م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/537

قضايا الاقتصادات العربية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 537/2025

Issues of the Syrian Economy

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 03 آب، 03 August 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/537

قضايا الاقتصادات العربية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 03 آب، 03 August 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 537/2025, Issues of Arab Economics

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/537

قضايا الاقتصادات العربية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 537/2025

Issues of Arab Economics

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 03 آب، 03 August 2025

الفهرس وملخص لمحتويات التقرير

1 - اتفاق أردني - سوري تسهيل التجارة وحركة الركاب وانسياب البضائع 6

انعقدت الأربعاء في العاصمة عمان أعمال اللجنة الفنية الأردنية السورية المشتركة للنقل البري، برئاسة أمين عام وزارة النقل الأردنية فارس أبو دية، ومعاون وزير النقل السوري محمد رحال، وبحضور أعضاء اللجنة من كلا البلدين. وتهدف الاجتماعات إلى تعزيز أواصر التعاون المشترك بين الأردن وسوريا في قطاع النقل البري، بما يسهم في تسهيل حركة التجارة والمسافرين.

2 - بين الفوضى وإعادة التشكيل: خرائط تُطبخ في غرف السياسة المغلقة....7

بات الشرق الأوسط الجديد يُطرح كمشروع لإعادة ترتيب المنطقة، انطلاقاً من معايير القوة لا منطلَقات الشعوب (الجزيرة). لعقود طويلة، رُسم الشرق الأوسط بالأقلام الدبلوماسية قبل أن يُصاغ بالدماء على الأرض. لم تكن التحولات السياسية الكبرى نتيجة تفاعلات طبيعية بين القوى الداخلية، بل غالباً ما كانت مقررة سلفاً على طاولات لم يكن لشعوب المنطقة أي مقعد فيها.

3 - من ربح الحرب.. إسرائيل أم إيران؟ خبراء يجيبون على السؤال الصعب11

كان ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني الذي قاد بلاده إلى النصر في الحرب العالمية الثانية، يرى أن التحديات التي تواجه المنتصرين في الحرب لا تقل صعوبة عن التحديات التي تواجه المهزومين. في تلك الحرب العالمية كان واضحاً من انتصر ومن انهزم، وفقاً لمعايير عسكرية واستراتيجية تقليدية وواضحة، تتعلق

بشكل أساسي بالغزو البري والانزالات العسكرية، واحتلال أراضي الخصم ودفعه الى الاستسلام.

4 - لبنان - أربع أولويات للنهوض بالقطاع الزراعي 17

في ظل معاناة 42 بالمئة من الأسر اللبنانية من انعدام معتدل إلى شديد للأمن الغذائي، وفي ظل تخطّي فاتورة الاستيراد الغذائي الـ75 بالمئة من إجمالي الاستهلاك المحلّي، برزت الحاجة إلى النهوض بالقطاع الزراعي، وهذا ما تبحثه وزارة الزراعة مع الجهات المعنية، ومنها المهندسون الزراعيون. أربع أولويات:

5 - الإسكوا: الرسوم الجمركية الأمريكية تهدد صادرات عربية غير نفطية بقيمة 22 مليار دولار 20

لم تسلم شركات الطاقة الأميركية الكبرى من هبوط أسعار أسهمها بما فيها الشركات العملاقة مثل "إكسون موبيل" و"شيفرون"، وهوت أسهم بعض الشركات مثل "بيكر هيوز كو" بنسبة أكثر من 20 في المئة. في الـ48 ساعة الأخيرة من الأسبوع الماضي (الخميس والجمعة) عقب إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب فرض التعريفة الجمركية على شركاء بلاده التجاريين حول العالم، فقد مؤشر شركات الطاقة في بورصة "وول ستريت" بنيويورك 16 في المئة من قيمته.

6 - مستقبل غائم يواجه أسواق النفط 22

فقد مؤشر شركات الطاقة في بورصة "وول ستريت" بنيويورك 16 في المئة من قيمته (اندبندنت عربية). لم تسلم شركات الطاقة الأميركية الكبرى من هبوط أسعار أسهمها بما فيها الشركات العملاقة مثل "إكسون موبيل" و"شيفرون"، وهوت أسهم بعض الشركات مثل "بيكر هيوز كو" بنسبة أكثر من 20 في المئة

7 - هل اقترب عهد ما بعد النفط؟... اقتصاد الدول الخليجية بعد 10 سنوات من اليوم 27

في ظلِّ تحوّلات إقليمية وعالمية عاصفة، تقف الاقتصادات العربية أمام مفترق طرق حاسم بحلول عام 2035. ففي حين تستند دول الخليج إلى موارد نفطية ومالية هائلة تسعى إلى تجديد نفسها عبر التنويع الاقتصادي، تكافح دول بلاد الشام للتعافي من أزمات عميقة وحروب مدمِّرة .

8 - هآرتس الإسرائيلية: الفلسطينيون أفضل شعوب الأرض في الدفاع عن أوطانهم 43

كتبت صحيفة، هآرتس الإسرائيلية، وهي أكبر جريدة داخل الكيان الصهيوني، بأن الفلسطينيين مِن أفضل شعوب الأرض الذين هبّوا للدِّفاع عن حقوقهم بعد خمسة وسبعين عاماً وكأنهم رَجُلٌ واحِد.

9 - إندبندنت: أرقام تكشف تفاصيل تكلفة الحرب الإسرائيلية على غزة ... 45

نشرت صحيفة الإندبندنت البريطانية تقريرا عن اتفاق وقف إطلاق النار الذي ينهي الحرب على غزة، يبرز بالأرقام تفاصيل هذه الحرب التي وصفتها هيئات حقوقية دولية بأنها حرب إبادة. وقالت الصحيفة إن 1200 إسرائيلي لقوا مصرعهم، بينما أسر 250 ونقلوا إلى قطاع غزة بعد هجوم نفذته حركة المقاومة الإسلامية) حماس (في 7أكتوبر/تشرين الأول 2023.

10 - تداعيات توقف المساعدات الأميركية على الأردن اقتصاديا وسياسيا؟47

عمّان -في تطور لافت لمستقبل وشكل العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأميركية والأردن، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية أمرا بوقف المساعدات الخارجية القائمة والجديدة لجميع الدول لمدة 90 يوما. لكنها استثنت مصر وإسرائيل، مما يعني ضمنا أن الأردن الذي يعد حليفا إستراتيجيا لأميركا لم يشمله قرار الاستثناء، وطاله قرار تجميد ما يتلقاه من مساعدات أميركية سنوية.

11 - بالصور: عملات خليجية قديمة تباع في لندن بمئات آلاف الدولارات.. 51

انتهى مزاد كبير في لندن قبل أيام إلى بيع عدد من العملات الخليجية القديمة والنادرة بعشرات الآلاف من الدولارات، في الوقت الذي غصت فيه قاعة المزاد بالعديد من الهواة العرب الذين جاؤوا إلى لندن خصيصاً للمشاركة في المزاد وأملاً بشراء أي من القطع النادرة المعروضة فيه.

12 - من أين تحصل الحكومات على الأموال؟ 8 دول عربية نموذجا 54

أعلنت معظم الدول العربية عن ميزانياتها لعام 2025، والتي تعكس تقديراً للإيرادات والنفقات خلال فترة زمنية محددة، مما يساعد الحكومات والشركات وحتى الأفراد على التخطيط المالي بفعالية، وفقاً لمنصة "إنفستوبيديا."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/537

قضايا الاقتصادات العربية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 537/2025

Issues of Arab Economics

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 03 آب، 03 August 2025

1 - اتفاق أردني - سوري على تسهيل التجارة وحركة الركاب وانسياب البضائع

"الفنية الأردنية السورية للنقل البري" تنعقد في عمان

المملكة

تاريخ الإنشاء : 2025 -06- 29 25

علما المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية.

انعقدت الأربعاء في العاصمة عمان أعمال اللجنة الفنية الأردنية السورية المشتركة للنقل البري، برئاسة أمين عام وزارة النقل الأردنية فارس أبو دية، ومعاون وزير النقل السوري محمد رحال، وبحضور أعضاء اللجنة من كلا البلدين.

وتهدف الاجتماعات إلى تعزيز أواصر التعاون المشترك بين الأردن وسوريا في قطاع النقل البري، بما يسهم في تسهيل حركة التجارة والمسافرين، وإزالة أية معوقات تواجه هذا القطاع.

وفي مستهل الاجتماع، أكد أبو دية أن العلاقات الأردنية السورية متجذرة وراسخة، مشدداً على أهمية البناء عليها من خلال تعزيز التعاون والتنسيق المستمر في قطاع النقل، الذي يُعد ركناً أساسياً في دعم حركة التجارة وتسهيل انسياب البضائع وتنقل المسافرين بين البلدين.

وأشار إلى انفتاح الأردن على التعاون مع الجانب السوري لما فيه مصلحة الطرفين، معتبراً أن اجتماع اللجنة المشتركة يمثل خطوة مهمة لتعزيز التعاون الثنائي وإزالة أي عقبات تعترض حركة النقل البري.

من جانبه، عبّر معاون وزير النقل السوري محمد رحال عن شكره وتقديره للأردن على حفاوة الاستقبال، مؤكداً أهمية التعاون الأردني السوري في قطاع النقل، الذي يُعد شرياناً حيوياً يغذي مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن دوره في تسهيل حركة التجارة والمسافرين. وأشار رحال إلى رغبة الجانب السوري في الاستفادة من خبرات الأردن وتجربته في تطوير مشاريع النقل العام الحديثة، معرباً عن تقدير سوريا لاستعداد الأردن لتقديم كافة أوجه التعاون في هذا المجال.

وفي ختام أعمال اللجنة، وقّع أبو دية ورحال محضر الاجتماع، الذي تضمن عدداً من البنود المتفق عليها لتسهيل حركة النقل والتجارة بين البلدين.

وشملت التفاهمات قضايا تتعلق بتنظيم نقل المسافرين والبضائع، ونقل الترانزيت، وتسهيل إجراءات مرور الشاحنات والحافلات وسيارات السفريات بين البلدين، إضافة إلى الاتفاق على توحيد الإجراءات وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، بما يضمن انسيابية حركة النقل ويخدم المصالح الاقتصادية للطرفين.

المملكة، -https://www.almamlakatv.com/news/172452

2 - بين الفوضى وإعادة التشكيل: خرائط تُطبخ في غرف السياسة المغلقة

حمد التميمي، 21/6/2025

بات الشرق الأوسط الجديد يُطرح كمشروع لإعادة ترتيب المنطقة، انطلاقاً من معايير القوة لا منطلَقات الشعوب (الجزيرة)

لعقود طويلة، رُسم الشرق الأوسط بالأقلام الدبلوماسية قبل أن يُصاغ بالدماء على الأرض. لم تكن التحولات السياسية الكبرى نتيجة تفاعلات طبيعية بين القوى الداخلية، بل غالباً ما كانت مقررة سلفاً على طاولات لم يكن لشعوب المنطقة أي مقعد فيها.

واليوم، بعد كل ما شهدته المنطقة، يطفو على السطح سؤال أكثر إلحاحاً: هل نشهد شرقاً أوسط جديداً؟ أم إننا نعيد تدوير الأزمات وفق قواعد جديدة؟

تحولات متسارعة.. أنحن أمام مشروع جديد أم فوضى مُنظمة؟

ما يُكتب هنا ليس تحليلاً تقليدياً، بل قراءة لشهادة حيّة عن لحظة مفصلية تمرّ بها المنطقة. في قلب تحولات متسارعة، وسط انفجارات الجغرافيا وتداخل الأجندات، يعود مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" إلى واجهة النقاش، لا كمصطلح أكاديمي، بل كواقع آخذ في التشكل.

بين تكرار الانهيارات، وتبدل خرائط التحالفات، وتعقّد النزاعات، يُطرح السؤال من جديد: هل ما يحدث إعادة هيكلة نحو مستقبل أكثر استقراراً؟ أم هو مجرد تكرار للفوضى بحُلل جديدة وأدوات أكثر دقة؟

ما يحدث الآن ليس مصادفة.. بل هندسة سياسية دقيقة

لم يعد الحديث عن "شرق أوسط جديد" مجرد مصطلح يُناقش في الدوائر الأكاديمية، بل تحول إلى مشروع متكامل يعيد صياغة المنطقة وفق حسابات سياسية دقيقة. السؤال الذي يُطرح هنا: هل هذه التغيرات تهدف حقاً إلى بناء واقع أكثر استقراراً؟ أم إنها وسيلة لإعادة توزيع النفوذ بطريقة تخدم مصالح الأطراف المتحكمة؟

استُخدمت وسائل الإعلام لإعادة صياغة الرأي العام، وتعزيز روايات تبرر التغيير القسري، حيث تم تصوير بعض الأزمات كجزء من عملية ضرورية لإعادة البناء، في حين أن تداعياتها كانت أشد قسوة مما كان يُروج له

من سايكس بيكو إلى الشرق الأوسط الجديد.. صيغ تُفرض لا تُناقش

عبر التاريخ، لم يكن الشرق الأوسط مجرد ساحة للصراع، بل كان موطناً لحضارات عظيمة، حيث تفاعلت الشعوب وتداخلت الثقافات وأنتجت إرثاً غنياً يمتد لآلاف السنين.

ومع ذلك، ظل عرضة لمحاولات إعادة رسم خرائطه وفقاً لمصالح القوى الكبرى؛ فمع نهاية الحرب العالمية الأولى، أعيد تشكيل حدوده بناءً على اتفاقية سايكس بيكو، التي لم تضع في الاعتبار النسيج الاجتماعي المتشابك للمنطقة.

وفي العقود الأخيرة، عاد الحديث عن إعادة التشكيل بشكل أكثر وضوحاً، لا سيما بعد التحولات الأمنية العالمية، وبروز إستراتيجيات جديدة تنطلق من قلب العواصم المؤثرة، حيث بات الشرق الأوسط الجديد يُطرح كمشروع لإعادة ترتيب المنطقة، انطلاقاً من معايير القوة لا منطلَقات الشعوب.

كوندوليزا رايس.. هل يعيد التاريخ نفسه؟

لكن، ربما كانت اللحظة الأكثر رمزية في ذلك الوقت هي تصريح كوندوليزا رايس خلال الحرب على لبنان عام 2006، حين وصفت الأحداث بأنها "مخاض ضروري لولادة شرق أوسط جديد."

هذا التصريح عبّر عن رؤية سياسية ترى في الأزمات الكبرى فرصاً لإعادة تشكيل المشهد الإقليمي، في مقاربة تستند إلى أن التحولات الجذرية غالباً ما تأتي عقب مراحل اضطراب وصراع.

تُدار معظم التفاعلات الإقليمية اليوم من غرف أبعد من حدود المنطقة، حيث تُتخذ قرارات كبرى بمعزل عن السياقات المحلية وتوازناتها الدقيقة

أدوات التغيير.. القوة أم الإعلام؟

لم تكن الأدوات المستخدمة لتحقيق هذا التغيير سرية أو خفية؛ التدخلات العسكرية كانت مباشرة في بعض الأحيان، كما حدث في العراق، وأحياناً عبر حروب بالوكالة كما هو الحال في سوريا واليمن.

إضافة إلى ذلك، استُخدمت وسائل الإعلام لإعادة صياغة الرأي العام، وتعزيز روايات تبرر التغيير القسري، حيث تم تصوير بعض الأزمات كجزء من عملية ضرورية لإعادة البناء، في حين أن تداعياتها كانت أشد قسوة مما كان يُروج له.

هل تحقق الاستقرار الموعود؟

على الأرض، كانت النتائج عكس المتوقع.. فبدلاً من أن يؤدي هذا "المخاض" إلى شرق أوسط أكثر تماسكاً، زادت النزاعات المسلحة، وأصبحت الحروب أكثر تعقيداً، وارتفع عدد اللاجئين، وتعمقت الأزمات الاقتصادية، حيث تحولت بعض الدول إلى ساحات مفتوحة للصراع بين القوى المتنافسة، دون أن يكون لشعوبها أي دور حقيقي في تحديد مسارها.

تُدار معظم التفاعلات الإقليمية اليوم من غرف أبعد من حدود المنطقة، حيث تُتخذ قرارات كبرى بمعزل عن السياقات المحلية وتوازناتها الدقيقة.

عبر الحوار الوطني، والعدالة، والمصالحة الحقيقية، يمكن أن يولد شرق أوسط لا يُفرض بقوة خارجية، بل يُبنى بإرادة أبنائه، خطوة بخطوة، نحو مستقبل يُشبههم

بين التدخلات الخارجية والمبادرات المحلية.. أي مستقبل ينتظر المنطقة؟

في خضم هذه التحولات، كان المواطن العربي الحلقة الأضعف؛ شاهداً على تغيرات لم يكن له يد فيها، يعاني من آثارها دون أن يمتلك أدوات التعامل معها.. لم يعد التهديد مقتصراً على الحدود السياسية، بل امتد إلى تفاصيل حياته اليومية، حيث أصبح فقدان الأمن وعدم اليقين بالمستقبل جزءاً من الواقع المعيش.

في ظل هذه الظروف، لم تعد فكرة "الشرق الأوسط الجديد" تحمل الأمل الذي كان يُروج له، بل تحولت إلى رمز لمشاريع لم تأخذ في الاعتبار المصالح الحقيقية لسكان المنطقة.

استعادة المبادرة.. هل يمكن إعادة رسم المسار من الداخل؟

رغم ذلك، لا تزال هناك محاولات جادة لإعادة رسم المسار من الداخل، بعيداً عن التصورات التي تُفرض من الخارج.

هناك مجتمعات تسعى لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن، وهناك مبادرات تحاول إيجاد حلول محلية للأزمات المتفاقمة، لكن هذه الجهود تواجه تحديات كبيرة في ظل استمرار التدخلات الخارجية، التي تسعى لإعادة تشكيل المنطقة وفق معادلات تخدم مصالحها الخاصة.

شرق أوسط جديد.. ولكن من يصنعه؟

ربما لا يكون الشرق الأوسط الجديد قد وُلد بعد، لكنه يتغير رغم الفوضى، ويتشكل رغم العقبات، ويتلمس طريقه نحو مستقبل مختلف.

التغيير الحقيقي لن يأتي عبر القوة أو عبر إعادة رسم الخرائط في غرف السياسة المغلقة، بل عبر استعادة الإرادة الشعبية، وبناء مشاريع وطنية تستند إلى

مصالح الشعوب قبل أي حسابات أخرى. فكما أن التدخلات المسلحة لم تصنع دولاً قوية في السابق، فإن الفوضى لن تصنع شرقاً جديداً أكثر استقراراً.

فقط عبر الحوار الوطني، والعدالة، والمصالحة الحقيقية، يمكن أن يولد شرق أوسط لا يُفرض بقوة خارجية، بل يُبنى بإرادة أبنائه، خطوة بخطوة، نحو مستقبل يُشبههم.

الآراء الواردة في المقال لا تعكس بالضرورة الموقف التحريري لشبكة الجزيرة.

https://www.aljazeera.net/blogs/2025/6/21/%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%89-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%B7-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D8%AE

3 - من ربح الحرب.. إسرائيل أم إيران؟ خبراء يجيبون على السؤال الصعب

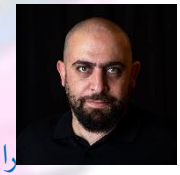

رامي الأمين2025-06-24

كان ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني الذي قاد بلاده إلى النصر في الحرب العالمية الثانية، يرى أن التحديات التي تواجه المنتصرين في الحرب لا تقل صعوبة عن التحديات التي تواجه المهزومين. في تلك الحرب العالمية كان واضحاً من انتصر ومن انهزم، وفقاً لمعايير عسكرية واستراتيجية تقليدية وواضحة، تتعلق بشكل أساسي بالغزو البري والانزالات العسكرية، واحتلال أراضي الخصم ودفعه الى الاستسلام.

ليس هذا نوع الحروب الذي نشهده في القرن الواحد والعشرين، وخصوصاً في الحرب بين إسرائيل وإيران، والتي تضع أوزارها الآن بعد تدخل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لوقف إطلاق النار بين الطرفين.

ولأن طبيعة الحرب هذه مختلفة عن الحروب التقليدية التي تحدث عنها تشرشل، فإن التسوية أيضاً في هذا السياق تبدو مختلفة، لكن التحديات التي تواجه

الطرفين ليست سهلة. مع أن تشرشل لديه مقولة أخرى تبدو صالحة لكل زمان ومكان، وهي أن "أفضل مؤشر على عدالة أي اتفاق هو أنه لا يلبي رغبات أي طرف بالكامل". وربما هذا يؤكد أن التسوية التي رعاها الرئيس ترامب، تبدو عادلة بهذا المعيار، مع عدم رضا الطرفين التام عنها.

لكن السؤال الأبرز الآن: من ربح هذه الحرب؟ كلا الطرفين ينسب إلى نفسه النصر، وكلاهما يرى إلى الهزيمة والنصر من منظار مختلف.

لم يكن لدى إيران تجارب في الحروب التقليدية، سوى تجربة يتيمة في الحرب مع العراق التي استمرت ثماني سنوات (1980-1988)، واستنزفت الجيشين الإيراني والعراقي على السواء. بعد هذه الحرب، قررت إيران تعزيز حضورها العسكري الخارجي عبر تأسيس "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري، وعبر تسليح وتمويل ميليشيات تابعة لها في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان وقطاع غزة، بالإضافة إلى نشاطات لفيلق القدس في تمويل وتدريب جماعات شيعية في الجارة أفغانستان.

المواجهة مع إسرائيل اليوم هي الأولى من نوعها منذ العام 1988، ولكنها أيضاً مختلفة، لأن لإيران حدودا مباشرة مع العراق، فيما تبعد الحدود الإيرانية عن طهران مئات الكيلومترات. وهذا ما جعل هذه الحرب فريدة في طبيعتها، لجهة اقتصارها على الهجمات الجوية، عبر غارات تشنها الطائرات الإسرائيلية، والرد بالصواريخ الباليستية من قبل إيران.

وفي حين يبدو التفوق الإسرائيلي واضحا على المستوى الاستخباراتي، وفي الأجواء الإيرانية، من دون أي فعالية للدفاعات الجوية الإيرانية، ولا لسلاح الجو الإيراني، تمكنت ايران من خرق الأجواء الإسرائيلية بعد ان فشلت منظومة الدفاع الجوي، أي القبة الحديدية الإسرائيلية، في التصدي للعديد من الصواريخ الباليستية التي ظلت إيران تطلقها حتى آخر لحظات سريان وقف اطلاق النار، واستطاعت إيران

الحاق أضرار جسيمة في الأبنية والشوارع الإسرائيلية، مع سقوط عدد غير قليل من القتلى والجرحى.

لكن هل يكفي وصول الصواريخ الإيرانية الى إسرائيل للقول بأن الحرب ربحتها إيران؟ وهل يكفي هذا الأمر للقول إن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها من الحرب؟

كانت الحرب الطويلة والمكلفة مع العراق في بداية حياة الجمهورية الإسلامية الايرانية العامل الرئيس في تعديل مقاربة إيران لمسألة الأمن القومي منذ ذلك الحين، بحسب الباحث شاهران تشوبين في كتابه "طموحات إيران النووية".

العبرة الأكثر أهمية، التي استخلصها الإيرانيون من تلك الحرب، بحسب تشوبين، هي أن "الاعتماد على القوات العسكرية التقليدية من أجل الردع أقل فاعلية من الاعتماد على الأسلحة النووية".

من هنا يرى تشوبين أن إيران أعادت النظر في عقيدتها العسكرية التقليدية، وركّزت من جهة على أذرعها الخارجية وتطوير منظومتها الصاروخية، ومن جهة ثانية على تطوير مشروعها النووي.

ويبدو أن إسرائيل فهمت جيداً هذه العقيدة، وقامت بالفعل بضربها، وإلحاق أضرار بالغة بها، عبر "بتر" أذرع إيران في غزة ولبنان، وضعف الترابط بين هذه الأذرع مع سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، وأكملت إسرائيل بقيادة بنيامين نتانياهو، لتضرب المشروع النووي الإيراني.

ويبدو أن إسرائيل نجحت، بمساعدة الولايات المتحدة، في ضرب البنية التحتية النووية وتدميرها بشكل كبير. وهذا الأمر يعزز فكرة أن إسرائيل حققت معظم أهدافها من الحروب التي تخوضها منذ هجوم حماس في السابع من أكتوبر 2023.

لكن مع ذلك تبقى هناك أسئلة نقدية لدى الخبراء حول ماهية النصر، وما إذا كانت النتيجة التي حققتها إسرائيل يمكن تصنيفها كنصر تام بكل ما للكلمة من معنى.

المشكلة هنا، من وجهة نظر كلير لوبيز، نائبة رئيس قسم البحث والتحليل في مركز سياسات الأمن في واشنطن، هي أن وقف إطلاق النار هذا تم الإعلان عنه في منتصف العملية.

"نحن لا نعرف حتى الآن النتائج الكاملة للضربات التي شُنت على منشآت الأسلحة النووية التي ذكرتها، وغيرها، بما في ذلك مواقع الصواريخ الباليستية ومواقع الإطلاق والمواقع السرية التي قد لا نعرف عنها شيئاً علناً في الوقت الحالي".

وتتابع لوبيز في مقابلة مع "الحرة": "أنا لست متأكدة تماماً من مصير وقف إطلاق النار هذا أو متى سيكون من الضروري استئناف العمليات، لأنه من المؤكد تماماً أن النظام الإيراني سيحاول إعادة بناء برنامج أسلحته النووية وإعادة تشغيله".

لوبيز مع ذلك تعتبر ما فعلته إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة استثنائياً: "كانت هذه العمليات التي قامت بها إسرائيل والولايات المتحدة عمليات جوية. نعم، كانت هناك عمليات برية من حيث المعلومات الاستخباراتية التي جمعها الموساد مسبقاً، قبل أشهر، وربما قبل سنوات. لكن العمليات نفسها استهدفت برنامج الأسلحة النووية والقيادة العليا لهذا البرنامج واستهدفت أيضاً الحرس الثوري الإيراني".

"كل ذلك كان جوياً،" تتابع لوبيز، "كل ذلك تم تنفيذه بواسطة القوات الجوية الإسرائيلية والأميركية".

الأمر الآخر الذي حققته إسرائيل، بحسب لوبيز، هو القضاء التام على كامل الدفاعات الجوية الإيرانية: "سمعتُ تقريراً يفيد بأن 70 موقعاً ومعدات للدفاع الجوي تم تدميرها قبل أن تبدأ العمليات الرئيسية ضد المواقع النووية. هذا ذكاء مذهل. إنها عملية استهداف جوي مذهلة، واستهداف دقيق للغاية. وهذا يختلف كثيراً عن الحروب التقليدية السابقة".

يوافق الخبير في الاستراتيجيات الكبرى والأمن الدولي جوشوا روفنر، على أهمية القوة الجوية التي تعتبر "مفيدة كأداة قائمة بذاتها عندما تكون أهداف الحرب محدودة". وميزتها بحسب روفنر أنها "جذابة بشكل خاص عندما تريد دولة تدمير أهداف معينة دون المخاطرة بغزو بري".

لكن الباحث الأميركي يرى أن "القوة الجوية بحد ذاتها عادة لا تحسم الحرب". هذا لأن الخصوم لديهم طرق لاستيعاب ألم القصف، كما حدث مع إيران.

لكن السوابق المتعلقة بدور وفعالية القوة الجوية الإسرائيلية في حسم الحروب وتحقيق الأهداف، كثيرة بحسب روفنر، خصوصاً الضربات الجوية الإسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي عام 1981، وضد المفاعل النووي السوري الناشئ عام 2007، وفي كلا تلك الحالتين "استخدمت إسرائيل القوة الجوية لإيقاف المنافسين الإقليميين فعلياً من امتلاك السلاح النووي"، بحسب دوفنر, وقد "فعلت ذلك مرة أخرى ضد إيران".

في السياق نفسه، وتأكيداً على طبيعة العقيدة العسكرية الإسرائيلية، ونظر الباحثين العرب إليها، يرى كل من جوني منصور وفادي نحاس في كتابهما "المؤسسة العسكرية في إسرائيل"، أن تطور هذه المؤسسة "لم يكن وفق مراحل طبيعية، إنما وفق رؤية عسكرية تهدف إلى جعل إسرائيل دولة متفوقة عسكرياً على باقي دول الشرق الأوسط". وأن إسرائيل تعمل دائماً على أن يكون لجيشها قدرة "على إصابة أهداف استراتيجية حيوية في دول العدو البعيدة من أجل ردعها ومنعها من ضرب تجمعات سكانية داخل إسرائيل".

في هذه النقطة يمكن فهم بأي دوافع تذهب إسرائيل الى الحرب، ولماذا تهاجم بلداً مثل إيران يبعد عنها أكثر من ألف كيلومتر. لكن كيف يمكن قياس نجاح او فشل إسرائيل، في تحقيق أهدافها، وتمكّنها من تثبيت الردع؟

الخبير العسكري والاستراتيجي الإسرائيلي إيران أورتال، يحاول اجتراح إجابة على هذا السؤال الاشكالي: "النصر كان دائما يدور في إسرائيل حول إزالة التهديد المباشر، والأمل بعيش شهور أو سنوات او حتى عقود في عدم عودة هذا التهديد".

إسرائيل تخوض حرباً على أكثر من جبهة في لبنان وغزة، وتضرب في الآن عينه في اليمن وسوريا، وعملياتها العسكرية، يصفها أورتال، وهو جنرال متقاعد في الجيش الإسرائيلي، بأنها كانت "ناجحة تماماً"، لكن استمرار الحرب لوقت طويل، أكثر من عشرين شهراً حتى الآن يتناقض مع العقيدة الدفاعية الإسرائيلية، "المعتمدة على انتصارات عسكرية محددة مبنية على عمليات نوعية وسريعة، والهدف منها تقصير زمن الحرب، لأن الأمم الصغيرة لا تستطيع تحمل الحروب الطويلة".

بالنسبة إلى أورتال، في مقابلة سابقة مع "الحرة" أُجريت قبل وقف اطلاق النار وقبل تدخل الولايات المتحدة في الحرب، "فإن إسرائيل يمكن أن تحقق انتصاراتها على المستوى التكتيكي وحتى العملياتي". كما يمكنها "إلحاق الهزيمة بالجهد العسكري الإيراني في الوقت الحالي، لكنها لا تستطيع هزيمة إيران بالكامل"، وسيكون هناك دائماً طريقة لتعود إيران وتنتقم بحسب تقديراته، عبر أذرعها، او عبر اقفال مضيق هرمز.

لم يحدث هذا الأمر تماماً، لأن التدخل الأميركي كان حاسماً، كما يشرح جوشوا روفنر لـ"الحرة"، وإشراك إسرائيل للولايات المتحدة في حملتها الجوية، "هو إنجاز لإسرائيل بسبب الموارد الفريدة التي تمتلكها واشنطن تحت تصرفها".

لكن روفنر يلاحظ ان إسرائيل انتقلت من هدف يتمثل في ضرب المشروع النووي ومنع إيران من إيذاء إسرائيل عبر أذرعها، إلى رغبة بإسقاط النظام. ومن هنا فإن أهداف إسرائيل المعلنة تبدلت خلال العملية، لكنها في الواقع استطاعت إنجاز الهدف الأول منها، وهو منع النظام الإيراني من امتلاك سلاح نووي، وضرب بنيته التحتية النووية... إلى حين؟

لورانس كورب – كبير باحثين في مركز التقدم الأميركي، لديه سردية قد تحمل جواباً على السؤال الصعب: هل ربحت إسرائيل الحرب؟ أم منعتها إيران من الربح؟

يعتقد كورب، إن ما يحدث هو أن "الجميع يريد أن يدعي أنه حقق أهدافه لأن لا أحد يريد حرباً أكبر، لا الولايات المتحدة ولا إيران ولا إسرائيل. لذا فإن كل طرف يركز على ما فعله". يعطي كورب أمثلة على ذلك: "يمكن لإيران أن تدّعي: نعم، لقد هاجمنا الأميركيون، لكننا بعد ذلك هاجمنا قاعدتهم الكبيرة في المنطقة، دون أن تذكر حقيقة أنهم أخبرونا أنهم في طريقهم إلى هناك، لذا قمنا بإخراج جميع قواتنا من المنطقة".

في المقابل، يتابع كورب، "يمكن للولايات المتحدة أن تدعي أنها حققت أهدافها لأنها فجرت بعض القدرات النووية الإيرانية لمنعها من الحصول على أسلحة، ولم يصب أحد أثناء ذلك. ويمكن لإسرائيل أن تدعي أنها أضعفت إيران هنا، وأن إيران لم تهاجمها. لذا يمكن للجميع الادعاء بأنهم حققوا أهدافهم".

لكن الأمر المهم بالنسبة إلى كروب هو عدم خروج هذه الحرب عن السيطرة وأن تؤدي إلى استخدام أسلحة نووية: "إسرائيل تمتلكها وهذه مفارقة لأن الجميع يحاولون إقناع إيران بأنها لا يمكنها امتلاكها، وأن عليها الالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. لكن الحقيقة هي أن اسرائيل تمتلكها، وإذا يئست اسرائيل، فهل كان من الممكن أن تستخدمها؟".

النتيجة النهائية، كما يراها كروب، ذهبت لصالح إسرائيل: "أعتقد أن إسرائيل خرجت منتصرة لأنها نجحت في إضعاف إيران بمساعدة الولايات المتحدة، لذا فقد حققت إسرائيل مكاسب حقيقية". لكن يبدو أن الرابح الأبرز هو الرئيس الأميركي: "ترامب، الذي كانت لديه الكثير من التجارب المتقلّبة في السياسة الخارجية، تمكّن من إضعاف القدرات النووية الإيرانية دون خسارة أي أميركي".

رامي الأمين

كاتب وصحافي لبناني يعيش في الولايات المتحدة الأميركية. حائز درجة ماجستير في العلاقات الإسلامية والمسيحية من كلية العلوم الدينية في جامعة القديس يوسف في بيروت. صدر له ديوان شعري بعنوان "أنا شاعر كبير" (دار النهضة العربية - 2007)، وكتيب سياسيّ بعنوان "يا علي لم نعد أهل الجنوب" (خطط لبنانية - 2008)، وكتاب عن مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان "معشر الفسابكة" (دار الجديد - 2012) وكتاب بعنوان "الباكيتان- سيرة تمثال" (دار النهضة العربية- ٢٠٢٤) . https://alhurra.com/1661

4 - لبنان - أربع أولويات للنهوض بالقطاع الزراعي

المدن - اقتصاد، الإثنين 23/06/2025

هناك هوّة بين المزارع والمنتج والمصنع (المدن)

في ظل معاناة 42 بالمئة من الأسر اللبنانية من انعدام معتدل إلى شديد للأمن الغذائي، وفي ظل تخطّي فاتورة الاستيراد الغذائي الـ75 بالمئة من إجمالي الاستهلاك

المحلّي، برزت الحاجة إلى النهوض بالقطاع الزراعي، وهذا ما تبحثه وزارة الزراعة مع الجهات المعنية، ومنها المهندسون الزراعيون.

أربع أولويات

وفي سياق البحث حول "النهوض بالزراعة في لبنان"، أكّد وزير الزراعة نزار هاني أنّ الوزارة "وضعت 4 أولويات لهذه السنة، هي: إعادة تأهيل القطاع الزراعي المتضرّر بشكل مباشر وغير مباشر جراء العدوان على لبنان، لأن البلد بأكمله تضرّر جراء الأحداث التي حصلت. وبرنامج الإرشاد الزراعي الوطني بالتعاون مع وزارة الإعلام وتلفزيون لبنان. وعملية التسويق، إذ أنّ هناك هوّة بين المزارع والمنتج والمصنع لتخفيف الصعوبة في تسويق الإنتاج. والمهندس الزراعي، بالنسبة للزراعة، كالطبيب بالنسبة للإنسان لأن المهندس هو الناظم لكل هذا العمل وللخطط الزراعية". وأوضح أنّ "هناك فوضى في بيع الأدوية الزراعية من دون رقابة ولا وصفة زراعية وعلى رأس أولوياتنا تنظيم وتطبيق استعمال الأدوية الزراعية ومنع التهريب."

وخلال مؤتمر حول النهوض بالقطاع، نظمته نقابة المهندسين في بيروت – الفرع السابع (المهندسون الزراعيون الاستشاريون)، دعا هاني الباحثين إلى "العمل بشكل أكبر على إعادة تجميع القطاع المشتت، لأنه يجب أن يعمل على نحو مستقيم والتوجيه اللازم للسياسة الزراعية المتطورة والحديثة". وكشفَ عن "دعوات ستوجهها وزارة الزراعة قريباً لإطلاق الاستراتيجية الجديدة لوزارة الزراعة مع الفاو وشركاء الزراعة."

بدورها، قالت رئيسة الفرع السابع في نقابة المهندسين فيكتوريا دواليبي "نتطلع إلى مواجهة تحديات التغيّر المناخي بالتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي كمدخل استراتيجي أساسي لتعزيز صمود القطاع الزراعي، مدعوماً بخريطة حديثة تحدد ملائمة المناطق لزراعة المحاصيل المختلفة، وتعزيز نظام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف المناخية الوطنية، لا سيما تلك الواردة في المساهمات المحددة وطنياً وإصدار تشريعات تحفز على الزراعة الحرجية وتشكيل لجنة وطنية دائمة للزراعة تجمع وزارة الزراعة، الجامعات، التعاونيات، والنقابات المهنية، من أجل وضع سياسات زراعية منسقة ومستدامة". وأشارت إلى "ضرورة دعم الأبحاث العلمية

وتوظيف نتائجها في تصميم البرامج الزراعية، ودعم الابتكار الزراعي من خلال حلول ذكية ومستدامة."

الصيدليات الزراعية

ولفت المدير العام لوزارة الزراعة لويس لحود، إلى "دور المهندس الزراعي وكيفية حضوره في كل الصيدليات الزراعية. وهذا الموضوع الذي سيتم إنجازه بالقريب العاجل من منطلق حرصنا على حضور المهندس". وأوضح أنّ وزارة الزراعة "تعمل على نحو متطور مع تغير المناخ وسط العوامل الصعبة التي تمر على البلاد من الانهيار الاقتصادي وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ولزوم أدوية وأعلاف. تعزيز الخطط التي تنفذ في المناطق بالتعاون مع الغرف الزراعية وتكيف المزارع مع التغير المناخي وخفض الكلفة على المزارع لكي يتمكن من العمل لان اللبناني لديه أفضل نوعية منتج ومواصفات."

وقال: "سنعمل على موضوع التسويق، وتابعنا عبر التواصل الاجتماعي مع كل الانتشار اللبناني وخصوصاً منتجات زيت الزيتون والعسل. لدينا فرصة لتجربة ناجحة نحاول درس كل الاتفاقيات مع الدول لفتح أسواق جديدة وحماية منتجاتنا تحسين النوعية والمواصفات". وأمل أن يكون "عام 2025 عاماً زراعياً بامتياز وسنلتزم توصيات المؤتمر التي ستقر لمصلحة الزراعة والمزارعين ولبنان."

النزول إلى الميدان

كما قرّرت نقابة المهندسين، بحسب نقيب المهندسين في بيروت فادي حنا، "النزول إلى الميدان، وطرحنا مبادرات مباشرة فدعمت بالمرحلة الأولى أحدث التقنيات الحديثة، من خلال تطبيقات ذكية تستخدم صور الأقمار الصناعية لمراقبة صحة المحاصيل وخصائص التربة والعوامل البيئية المهمة، وتوفير مصائد آفات رقمية، للمتابعة اليومية والتدخل السريع. هذه التقنيات ستكون متاحة للمهندسين الزراعيين الرياديين بدءاً من 17 حزيران الجاري وستنظم جلسة تدريبية خاصة لشرح كيفية العمل عليها، وستطبق بداية على مساحة 100 هكتار كخطوة تجريبية بهدف تقوية الزراعة المستدامة."

وأضاف "نتواصل مع الجامعات والبلديات والجمعيات الزراعية وضع دراسات ميدانية ونقترح حلولاً علمية للمشاكل التي تواجه المزارعين. كما نعمل على تشبيك المهندسين مع أصحاب الأراضي والمزارعين من خلال مشاريع مشتركة، ونضغط مع الجهات الرسمية لكي تكون هناك سياسة زراعية واضحة، طويلة الأمد، تعتمد على العلم والخبرة وليس على المصالح ويجب أن تنقل الصيدلية الزراعية إلى نقابة المهندسين، إذ نحن مستعدون أن نكون في الصف الأمامي نعمل مع المعنيين دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني كي ننهض بالزراعة."

https://www.almodon.com/economy/2025/6/23/%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A

5 - الإسكوا: الرسوم الجمركية الأمريكية تهدد صادرات عربية غير نفطية بقيمة 22 مليار دولار

2025-04-20 00:56:30|arabic.news.cn

بيروت 19 أبريل 2025 (شينخوا) حذرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اليوم (السبت) من أن الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تهدد صادرات عربية غير نفطية إلى السوق الأمريكية بقيمة 22 مليار دولار.

وقالت الإسكوا في "موجز سياسات" أصدرته اليوم "إن الصادرات غير النفطية من الدول العربية إلى الولايات المتحدة تضاعفت تقريباً خلال الفترة من 2013 إلى 2024، إذ ارتفعت من 14 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، في مؤشر على تنوع اقتصادي متنامٍ بات الآن مهدداً جراء الإجراءات الحمائية الجديدة".

وتوقع الموجز أن تواجه دول البحرين ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس "ضغوطا اقتصادية كبيرة" نتيجة لهذه السياسات الأمريكية.

وأضاف "أن الأردن يعد الأكثر تضررا، حيث تشكل صادراته إلى الولايات المتحدة نحو 25% من إجمالي صادراته العالمية، مما يجعله في موقع هش".

وتابع "أن البحرين تواجه تحديات اقتصادية ملحوظة نظرا لاعتمادها الكبير على السوق الأمريكية في تصدير الألمونيوم والكيماويات، وهي من بين القطاعات المستهدفة مباشرة بهذه الرسوم".

وأشار إلى "أن الإمارات العربية المتحدة تواجه بدورها مخاطر كبيرة تهدد سوق إعادة التصدير لديها إلى الولايات المتحدة، والتي تقدر قيمتها بنحو 10 مليارات دولار، خاصةً مع خضوع السلع من مصادرها الأصلية لرسوم جمركية مرتفعة".

فيما تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي "ضغوطاً اقتصادية إضافية" نتيجة التراجع الكبير الأخير في أسعار النفط، ما يفاقم التحديات المالية القائمة، وفق الموجز.

وتوقع أن تتكبد الدول العربية متوسطة الدخل، مثل مصر والمغرب والأردن وتونس، أعباء مالية إضافية نتيجة ارتفاع عائدات السندات السيادية، والذي يعكس حالة عدم الاستقرار العالمي الناجم عن السياسات الجمركية الأمريكية.

وتشير تقديرات الإسكوا إلى أن هذه الدول قد تضطر إلى دفع فوائد إضافية تقدر بنحو 114 مليون دولار في عام 2025، مما قد يؤثر سلبا على الإنفاق الاجتماعي والإنمائي فيها، بحسب الموجز.

ومن أجل تقليل الآثار السلبية المحتملة، أوصت الإسكوا بتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال الإسراع في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي الخليجي، واتفاقية أغادير، ما من شأنه دعم التجارة البينية العربية وزيادة القدرة التفاوضية الجماعية. ودعا الموجز إلى "الانخراط الفاعل مع الولايات المتحدة لإعادة التفاوض على شروط تجارية أكثر ملاءمة". وقالت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي "إن المنطقة العربية تقف عند مفترق طرق اقتصادي حاسم، فرغم التحديات الفورية التي تفرضها هذه الرسوم، إلا أنها تتيح فرصة غير مسبوقة لبناء اقتصادات أكثر مرونة وتنوعا وتكاملا في مختلف أنحاء العالم العربي".

وتعد الإسكوا إحدى اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، وتعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في الدول العربية، وعلى تعزيز التكامل الإقليمي.

https://arabic.news.cn/20250420/db6f383c057b4a969dc52a77be79d29e/c.html

بعد سحبها من التداول الرسمي ..عملات سعودية قديمة

بعد سحبها من التداول الرسمي ..عملات سعودية قديمة أصبحت تساوي ملايين وثروة كبيرة لمن يملكها رغم ما يشهده العالم من تطور تقني هائل وانتقال سريع نحو العملات الرقمية والدفع الإلكتروني، إلا أن العملات الورقية والمعدنية القديمة لا تزال تحتفظ ببريقها الخاص.

https://www.google.com/search?q=%D8%A8%D8%B9%D8%AF+%D8%B3%D8%AD%D8%A8%D9%87%D8%A7+%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84+%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA+%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9&rlz=1C1GCEU_enSY1160SY1160&oq=%D8%A8%D8%B9%D8%AF+%D8%B3%D8%AD%D8%A8%D9%87%D8%A7+%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84+%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA+%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9&gs_lcrp=EgZjaHJvbWUyBggAEEUYOTIGCAEQRRg9MgYIAhBFGD0yBggDEEUYPdIBCjIzODg5ajBqMTWoAgiwAgHxBURZzj_qhnyY&sourceid=chrome&ie=UTF-8

6 - مستقبل غائم يواجه أسواق النفط

الشركات الأميركية تتضرر ومخاوف من تراجع الطلب العالمي أكثر من المتوقع وتخمة في العرض

أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية

السبت 5 أبريل 2025 18:59

فقد مؤشر شركات الطاقة في بورصة "وول ستريت" بنيويورك 16 في المئة من قيمته (اندبندنت عربية)

ملخص

لم تسلم شركات الطاقة الأميركية الكبرى من هبوط أسعار أسهمها بما فيها الشركات العملاقة مثل "إكسون موبيل" و"شيفرون"، وهوت أسهم بعض الشركات مثل "بيكر هيوز كو" بنسبة أكثر من 20 في المئة

في الـ48 ساعة الأخيرة من الأسبوع الماضي (الخميس والجمعة) عقب إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب فرض التعريفة الجمركية على شركاء بلاده التجاريين حول العالم، فقد مؤشر شركات الطاقة في بورصة "وول ستريت" بنيويورك 16 في المئة من قيمته.

ولم تسلم شركات الطاقة الأميركية الكبرى من هبوط أسعار أسهمها بما فيها الشركات العملاقة مثل "إكسون موبيل" و"شيفرون"، وهوت أسهم بعض الشركات مثل "بيكر هيوز كو" بنسبة أكثر من 20 في المئة.

وربما يفسر ذلك بأنه ضمن هبوط مؤشرات الأسهم بصورة عامة ليس في "وول ستريت" فحسب وإنما حول العالم، أو حتى نتيجة هبوط أسعار النفط خلال اليومين الأخيرين 13 في المئة، ذلك على رغم أن إعلان التعريفة الجمركية استثنى الطاقة ومنتجاتها من تلك الرسوم.

وكان أسوأ هبوط في أسهم شركات إنتاج الغاز والنفط الصخري، التي تشهد أصلاً تراجعاً خلال الفترة الأخيرة، على رغم سياسة الإدارة الأميركية التي تستهدف هيمنة أميركا على سوق النفط العالمية بزيادة الإنتاج بنحو 3 ملايين برميل يومياً.

وتنتج أميركا حالياً أكثر من 13 مليون برميل يومياً وأصبحت من بين كبار المصدرين للنفط بصادرات تفوق 4 ملايين برميل يومياً إلى أوروبا وآسيا.

إلا أن السبب الأهم وراء الهبوط الكبير في أسهم شركات الطاقة يرجع إلى تهاوي سعر الخام الأميركي الخفيف (مزيج غرب تكساس) عن مستوى التشغيل المستدام للشركات الذي يحدده الاحتياط الفيدرالي لدالاس عند سعر 65 دولاراً للبرميل، وهو ما يعني أن تلك الشركات تعمل في نطاق ليس عدم ربحية فحسب، بل ربما تواجه الخسارة أيضاً إذا استمرت الأسعار منخفضة بهذه الصورة أو أكثر.

توقعات سلبية

هي إذاً الصورة الضبابية للسوق النفطية التي هوت بأسهم شركات الطاقة، خصوصاً الشركات الأميركية الكبرى، فإذا كان سعر خام "برنت" القياسي انخفض خلال تعاملات نهاية الأسبوع إلى قرب حاجز 65 دولاراً للبرميل فإن الخام الأميركي اقترب من حاجز 60 دولاراً للبرميل (أنهى التعاملات على نحو 61 دولاراً للبرميل).

حتى مع استثناء إدارة ترمب للطاقة من التعريفة الجمركية التي أطلقت بها الصاروخ الأول في الحرب التجارية العالمية، فإن تبعات تلك القرارات على الاقتصاد الأميركي والاقتصاد العالمي تزيد من مخاوف الأسواق، بما فيها أسواق الطاقة، من عودة الضغوط التضخمية واحتمالات الركود، وسيعني ذلك تراجعاً شديداً في الطلب العالمي على الطاقة نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

تلك المخاوف يمكن أن تجعل "أوبك" ووكالة الطاقة الدولية وغيرهما من المؤسسات والبنوك الاستثمارية تراجع تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام، فـ"أوبك" تتوقع نمو الطلب العالمي بنحو 1.4 مليون برميل يومياً، بينما مؤسسات أخرى تتوقع نمواً بنحو 1.1 مليون برميل يومياً أو حتى أقل من مليون برميل يومياً.

وإذا استمر فرض التعريفة الجمركية الأميركية ولم تتوصل إدارة ترمب إلى اتفاقات مع شركائها التجاريين تعلق تلك العقوبات أو تلغيها، فإن مصير أرقام نمو الطلب على النفط يصبح محل شك كبير.

ويضاف إلى احتمال تراجع الطلب العالمي على النفط زيادة أيضاً في جانب العرض مما يهدد بتوافر تخمة معروض نفطي تضغط على الأسعار نزولاً أكثر، فقد أعلن تحالف "أوبك+" عن بدء تخفيف قيود سقف الإنتاج وإضافة ما يزيد على 400 ألف برميل يومياً من الإنتاج النفطي للسوق بدءاً من شهر مايو (أيار) المقبل.

أزمات نفطية حديثة

غالباً ما تهبط أسعار النفط بأكثر من نسبة سبعة في المئة خلال يوم واحد في ظل أزمات مثل الحروب ذات التبعات الجيوستراتيجية المؤثرة في الأسواق، أو وباء شامل يضرب العالم كله أو خلافات تجارية واسعة النطاق، كما هي الحال مع الموجة الأخيرة من فرض التعريفة الجمركية التي أعلنتها الإدارة الأميركية.

وخلال فترة رئاسة ترمب الأولى وتحديداً مطلع أغسطس (آب) 2019 حين هدد الرئيس الأميركي بفرض تعريفة جمركية بنسبة 10 في المئة على صادرات صينية بقيمة 300 مليار دولار، ونتيجة مخاوف السوق من انهيار الطلب الصيني على النفط هبطت الأسعار بنحو نسبة ثمانية في المئة.

وخلال التاسع من مارس (آذار) عام 2020 مع بداية الأزمة العالمية نتيجة وباء كورونا ونتيجة خلافات بين المنتجين فاقمت من تأثير أزمة الوباء، هوت أسعار النفط بأكثر من 24 في المئة ليصل سعر خام "برنت" إلى 34 دولاراً للبرميل.

وفي الـ20 من أبريل (نيسان) من العام ذاته كانت أزمة وباء كورونا أدت إلى إغلاق معظم الاقتصادات حول العالم، وانهار الطلب على الطاقة ضمن انهيارات أخرى، وفي ذلك اليوم فقدت أسعار النفط أكثر من 300 في المئة من قيمتها ووصل سعر خام "برنت" إلى 25 دولاراً للبرميل.

وأصبحت الأسعار بالسالب بالنسبة إلى الخام الأميركي الخفيف (مزيج غرب تكساس) الذي أصبح سعره (-37) دولاراً للبرميل، وأدى ذلك إلى انهيار أنظمة السوق التي لم تكن جاهزة للتعامل مع أسعار بـ"السالب".

وخلال الـ26 من نوفمبر (تشرين الثاني) 2021 ومع ظهور متحور "أوميكرون" من الفيروس المسبب لوباء كورونا، وخشية الأسواق من عودة الإغلاق عالمياً وحظر السفر ومن ثم انهيار الطلب على النفط مجدداً، هبطت الأسعار بنسبة 13 في المئة، إضافة طبعاً إلى تذبذبات الأسعار في تواريخ مختلفة خلال الأعوام الأخيرة نتيجة أحداث أقل تأثيراً، وإن كان بعضها ضغط على أسعار النفط لتهبط بما يقارب سبعة في المئة، كما حدث يوم الـ19 من يوليو (تموز) 2021 حين أعلنت "أوبك" زيادة الإنتاج بنحو 400 ألف برميل يومياً.

توازن السوق

صحيح أن "أوبك" وشركاءها ضمن تحالف "أوبك+" وفي المقدمة روسيا لديها آليات للحفاظ على توازن سوق النفط وضمان استقرار معادلة العرض والطلب، لكن عدم وضوح تأثير قرارات التعريفة الجمركية الأميركية يجعل أي تحرك الآن غير مضمون النتائج، فقرار "أوبك+" تخفيف قيود سقف الإنتاج التي سحبت نحو 6

ملايين برميل يومياً من السوق منذ عام 2022، اتُّفق عليه قبل إعلان ترمب للتعريفة الجمركية ورد فعل الأسواق.

وتظل سياسة "أوبك" وتحالف "أوبك+" ضمن الالتزام بسقف إنتاج يتناسب مع حجم الطلب العالي على النفط، وتلك الزيادة هي من الخفض الطوعي غير سقف الإنتاج الرسمي الذي تتحمل القدر الأكبر منه السعودية.

وفي ظل التنسيق المتواصل بين السعودية وروسيا، أكبر المنتجين من خارج "أوبك" ضمن تحالف "أوبك+"، يمكن توقع تحرك التحالف لإعادة التوازن إلى السوق حتى من دون انتظار الاجتماعات الدورية لـ"أوبك" والتحالف.

وينتظر الجميع مرور عطلة نهاية الأسبوع وعودة الأسواق للعمل الأسبوع المقبل لتحديد ما يمكن عمله، ففي حال استمرار هبوط الأسواق عموماً في ظل ردود فعل انتقامية على الإجراءات الأميركية ستزيد المخاوف من احتمالات التضخم والركود الاقتصادي معاً، أي الركود التضخمي الذي قد يقود إلى كساد.

أما إذا بدأت الدول المختلفة في مفاوضات مع واشنطن للتوصل إلى حلول وسط، كما بدأت المؤشرات من دعوة الصين الولايات المتحدة إلى مفاوضات تجارية لتجنب الحرب المتصاعدة، فإن ذلك سيقلل من روع الأسواق التي قد تعود للتوازن. ومن شأن ذلك أن يزيل كثيراً من الضغط على أسعار النفط بما ينفي الحاجة إلى تدخل المنتجين لضبط توازن السوق.

وكثيراً ما شهدت السوق النفطية مثلها مثل بقية الأسواق أزمات مشابهة مرت في النهاية واستعادت السوق توازنها، إنما تتركز ضبابية المستقبل على عدم القدرة على توقع تصرفات الإدارة الأميركية الحالية، من ثم أيضاً يصعب تقدير ردود الفعل العالمية وتأثير كل ذلك طويل المدى في الاقتصاد العالمي وأدائه، بالتالي في الطلب على الطاقة.

المزيد عن :النفطبرنتأوبكأوبك+الرسوم الجمركية

https://www.independentarabia.com/node/621120/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%BA%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7

7 - هل اقترب عهد ما بعد النفط؟... اقتصاد الدول الخليجية بعد 10 سنوات من اليوم

الاثنين 19 مايو 2025 12:49م

في ظلِّ تحوّلات إقليمية وعالمية عاصفة، تقف الاقتصادات العربية أمام مفترق طرق حاسم بحلول عام 2035. ففي حين تستند دول الخليج إلى موارد نفطية ومالية هائلة تسعى إلى تجديد نفسها عبر التنويع الاقتصادي، تكافح دول بلاد الشام للتعافي من أزمات عميقة وحروب مدمِّرة .

أما دول شمال إفريقيا، فتواجه تحديات ديموغرافيةً ومناخيةً واقتصاديةً تُحتِّم عليها إعادة هيكلة نموذجها التنموي. في هذا التقرير الرصدي، يستعرض رصيف22، مستقبل الاقتصاد في 16 دولةً عربيةً في منطقة الخليج، وبلاد الشام وشمال إفريقيا، ونرسم ملامح المشهد الاقتصادي لكلٍّ منها عام 2035، وفق أحدث التقارير الدولية.

كما نمرّ على التوقعات بشأن الرفاهية ومستوى المعيشة والقوة الشرائية، ومعدلات البطالة والنمو الاقتصادي، والديون والسياسات الراهنة، بالإضافة إلى تأثيرات التغيّر المناخي ومساعي الاكتفاء الذاتي، وعوامل الاستقرار أو الاضطراب المحتملة. وفي ختام كل فقرة، نقدِّم تقييماً علمياً لإمكانية تحسُّن أو تراجُع الاقتصاد حتى 2035، مع تقدير نسبة النمو أو الانكماش المتوقعة .

وقد اعتمد التقرير التالي على تقارير التوقعات الاقتصادية والدراسات الاكتوارية، من مصادر عالمية، أهمها :البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتقرير الأمم المتحدة الإنمائي للمنطقة العربية، مع التركيز على محاور الرفاهية، نسب الفقر وتأثير التغير المناخي، وتقارير رؤية السعودية 2030، رؤية الإمارات 2071، رؤية عُمان 2040، ورؤية الكويت الجديدة .

السعودية... اقتصاد يتجدّد بطموح رؤية 2030

تدخل السعودية عام 2035، بثقةٍ نابعة من زخم رؤية 2030، التي أطلقت ورشة تحول اقتصادي غير مسبوقة. فبرغم اعتماد المملكة تاريخياً على النفط كعمود فقري للاقتصاد، يشهد العقد الجاري جهوداً حثيثةً لتنويع القاعدة الاقتصادية. عائدات النفط الضخمة في السنوات الأخيرة موّلت استثمارات في البنية التحتية والسياحة والصناعة، ما رفع مساهمة القطاعات غير النفطية إلى أكثر من نصف الناتج المحلي .

في السعودية، لم تعد رؤية 2030، مجرّد طموح. المملكة تتجه بثبات نحو اقتصاد غير نفطي، مدفوع بازدهار السياحة، وتوطين الصناعة، وزيادة توظيف النساء. نسبة البطالة انخفضت، ومشاركة المرأة تضاعفت، والقطاعات الناشئة تنمو بقوّة

بالفعل، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق السعودية نمواً سنوياً يتجاوز 5% في القطاعات غير النفطية على المدى المتوسط، مدفوعاً بازدهار السياحة (بعد انفتاح التأشيرات)، وتوطين الصناعات وسلسلة مشاريع كبرى كمدينة "نيوم" المستقبلية .

هذا التحوّل يرافقه ارتفاع ملحوظ في مشاركة النساء في سوق العمل؛ فقد تضاعفت نسبة مشاركة المرأة من 17% عند إطلاق الرؤية، إلى 35% مؤخراً، متجاوزةً هدف 2030. كما انخفضت البطالة بين السعوديين إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات، مسجّلةً نحو 8.6% في 2023، بعد أن كانت 12.8% عام 2017 .

هذه المؤشرات تنعكس إيجاباً على رفاهية المواطنين؛ فالسعودي اليوم يشهد تحسناً في مستوى المعيشة مع توافر وظائف جديدة في القطاعات الناشئة، ولو أنّ فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 15% منذ 2020، أثّر مؤقتاً على القوة الشرائية. مع ذلك، يظلّ المواطن السعودي يتمتع بقوة شرائية جيدة بفضل استقرار الأسعار النسبي نتيجة ربط العملة بالدولار وكبح التضخم.

التحدي الأكبر أمام المملكة يتمثل في فك الارتباط التاريخي بين رفاهية الاقتصاد وأسعار النفط. فبرغم الفوائض الحالية، حذّر صندوق النقد من أنّ استمرار الإنفاق النفطي دون إصلاحات قد يفضي إلى نضوب ثروة المنطقة المالية بحلول

2034. تسعى الرياض إلى تجنّب هذا السيناريو عبر تبنّي سياسات مالية جديدة وتنويع مصادر الإيراد الحكومي (مثل مضاعفة إيرادات الصناعات التحويلية ثلاث مرات بحلول 2030) .

وعلى صعيد الدين العام، حافظت السعودية على نسب دين معتدلة دون 30% من الناتج، مستفيدةً من سنوات الأسعار العالية لتقليص الدين بدل تضخيمه .

وفي مواجهة التغيّر المناخي، برزت المملكة كرائدة إقليمية في مبادرات الاقتصاد الأخضر عبر إطلاق "مبادرة السعودية الخضراء" وزراعة ملايين الأشجار، بجانب استثمارها في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر. ومع أنّ مناخها الصحراوي يزداد تطرفاً بحرارة صيفية تتخطى 50°م أحياناً، تراهن السعودية على التقنيات الحديثة للتكيّف، مثل برامج استمطار السحب لتحسين الأمن المائي. إقليمياً، استفادت المملكة من تحسّن عوامل الاستقرار عقب توقيع هدنة في اليمن وتقاربها الأخير مع إيران، ما يقلّل من مخاطر اندلاع صراع يهدد منشآتها النفطية.

ثورتنا على الموروث القديم

الإعلام التقليديّ محكومٌ بالعادات الرثّة والأعراف الاجتماعيّة القامعة للحريّات، لكنّ اطمئنّ/ ي، فنحن في رصيف22 نقف مع كلّ إنسانٍ حتى يتمتع بحقوقه كاملةً.

بحلول 2035، من المتوقع أن تقطف السعودية ثمار رؤيتها؛ إذ يرجّح السيناريو الإيجابي أن يقارب النمو الاقتصادي 50% زيادة في ناتجها المحلي مقارنةً بعقد سابق. ومع نجاح تنويع مصادر الدخل، قد تسجّل المملكة متوسط نموّ سنوي بنحو 3-4%، بحيث يبقى اقتصادها الأكبر عربياً مع توقعات نمو إجمالي تقارب 40% حتى 2035. في المقابل، إن تعثرت الإصلاحات أو شهدت أسعار النفط هبوطاً حاداً طويل الأمد، قد يتباطأ النمو إلى أقل من 2% سنوياً. لكن التقييم العلمي المرجّح يميل نحو استمرار التحسن: إذ يُقدَّر نمو الاقتصاد السعودي التراكمي بنحو 35% حتى 2035 (أي نحو 3% سنوياً بالمتوسط)، مدفوعاً بازدهار القطاع غير النفطي وإصلاحات هيكلية تدريجية، ما يبقي اقتصاد المملكة في حالة توسّع مستدام.

الإمارات... تنويع اقتصادي يفتح آفاقاً جديدةً

ترسم الإمارات لنفسها صورة اقتصاد المستقبل في المنطقة، معتمدةً على نموذج نجح حتى الآن في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط. فعندما يحين عام 2035، ستغدو الإمارات أشبه بـ"واحة اقتصادية" وسط الصحراء، كما تصفها التقارير الدولية، وهي تستمدّ قوتها من مزيج حديث: مركز مالي عالمي في دبي، وصناعات متقدمة وسياحة فاخرة في أبو ظبي، وقطاعات لوجستية وتقنية مزدهرة في سائر الإمارات .

لقد أثبتت التجربة الإماراتية خلال العقدين الماضيين قدرةً على تحقيق الرفاهية لمواطنيها والمقيمين فيها معاً؛ فالدخل الفردي فيها هو من الأعلى عالمياً (نحو 50 ألف دولار حالياً)، والبنية التحتية تضاهي الدول المتقدمة. وبرغم أنّ بريق ناطحات السحاب ومراكز التسوق الفاخرة قد يوحي بأنّ كل شيء مستورد، تمكنت الإمارات من تعزيز الاكتفاء الذاتي نسبياً في بعض المجالات، كالاستثمار في التكنولوجيا الزراعية لإنتاج الغذاء محلياً (مزارع رأس الخيمة مثلاً)، ومشاريع الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء النظيفة، كـ"مجمع محمد بن راشد الشمسي"، الذي يُعدّ أحد أكبر المحطات في العالم.

خلال السنوات الأخيرة، واصلت الإمارات النمو بوتيرة مستقرة تجاوزت 3% سنوياً، حتى مع التحديات العالمية. فالقطاعات غير النفطية تنمو بشكل قوي يقارب 5% سنوياً، مدعومةً بازدهار السياحة (حيث سجلت دبي ملايين الزوّار بعد جائحة كورونا)، والخدمات المالية والنقل والتجارة. ساعد ذلك على تعويض التقلبات في إنتاج النفط نتيجة التزامات أوبك بلس .

بسبب هذه الديناميكية، ظلّ معدل التضخم منخفضاً (2% فقط)، ما حافظ على القوة الشرائية واستقرار تكلفة المعيشة نسبياً. كما بقي معدل البطالة من أدنى المستويات عالمياً حيث الفرص متوافرة باستمرار في سوق العمل المزدهر، وتشير التقديرات الرسمية إلى بطالة شاملة دون 3%، ومعظمها بين المواطنين الباحثين عن وظائف حكومية مفضلة .

لقد ساهمت سياسات مثل منح الإقامة الذهبية للمواهب والمستثمرين في جذب الكفاءات لدعم سوق العمل. في المقابل، يواجه الاقتصاد الإماراتي بعض التحديات: فارتفاع كلفة المعيشة في مراكز كدبي، قد يضغط على الطبقة الوسطى، كما أنّ اعتماد التركيبة السكانية على العمالة الوافدة يعني أنّ جزءاً كبيراً من الإنفاق لا يبقى داخل الاقتصاد (حوالات كبيرة إلى الخارج). لكن الحكومة تعمل على زيادة مساهمة المواطنين في القطاع الخاص، عبر برامج تدريب وحوافز، لضمان استفادة أوسع من عجلة النمو.

أما على صعيد السياسات الاقتصادية، فتستشرف الإمارات المستقبل بخطط طويلة الأمد مثل "مئوية 2071"، التي تطمح إلى جعلها الدولة الأفضل عالمياً في مختلف المجالات. وفي المدى المتوسط، تبنّت الدولة إستراتيجية الاقتصاد الدائري والاستثمار في الثورة الصناعية الرابعة (كالذكاء الاصطناعي والفضاء حيث نجحت في إرسال مسبار إلى المريخ) .

كما تعهّدت الإمارات بتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، وبدأت بالفعل بتشغيل محطة "براكة" النووية لتوليد الطاقة النظيفة. ومع استضافتها قمة المناخ COP28، تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، اكتسبت زخماً إضافياً في دفع أجندة الاستدامة. هذه التحولات تجعل الاقتصاد الإماراتي أكثر قدرةً على التكيف مع التغير المناخي؛ فبرغم الحرارة الشديدة وشحّ المياه محلياً، تملك الإمارات موارد ماليةً وتقنيةً تمكّنها من تحلية المياه وتأمين الغذاء (من خلال استثمارات زراعية في الخارج أيضاً). أمنياً وسياسياً، تنعم الإمارات بالاستقرار تحت قيادة رشيدة، وتدير سياسةً خارجيةً متوازنةً تحمي مصالحها الاقتصادية وتُبقيها بعيداً عن أزمات الإقليم، ما يعزّز بيئة الأعمال ويطمئن المستثمرين.

إذا نجحت الإمارات في التحول إلى الطاقة النظيفة وتصدير فائضها، فضلاً عن تعزيز مكانتها كمحور مالي ولوجستي بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، فقد تتسارع وتيرة النمو إلى نطاق 5% سنوياً مؤقتاً

بحلول 2035، يُنتظر أن يواصل الاقتصاد الإماراتي نموّه المنتظم بوتيرة قوية نسبياً. وبناءً على المعطيات الحالية، يُقدَّر أن تشهد الإمارات نمواً تراكمياً يقارب 40%

خلال العقد المقبل -أي ما متوسطه 3-4% سنوياً- مدفوعاً بمشاريع التنويع المستمرة. هذا السيناريو يعني ارتفاع الناتج المحلي واستمرار ارتفاع دخل الفرد، ما يحافظ على موقع الدولة بين أعلى مستويات المعيشة عالمياً .

وإذا نجحت الإمارات في التحول إلى الطاقة النظيفة وتصدير فائضها، فضلاً عن تعزيز مكانتها كمحور مالي ولوجستي بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، فقد تتسارع وتيرة النمو إلى نطاق 5% سنوياً مؤقتاً. وعليه، يُرجَّح تحسُّن الاقتصاد الإماراتي بثبات حتى 2035، مع نسبة نمو إجمالية مقدّرة بنحو 35%، في حين تبدو مخاطر الانكماش ضئيلةً جداً إلا في حال أزمات عالمية حادّة غير متوقعة.

قطر... ثروة الغاز تحت اختبار عصر التحوّل

رسمت قطر مساراً اقتصادياً فريداً قائماً على ثروة الغاز الطبيعي الضخمة التي تمتلكها، وبحلول 2035، ستكون هذه الدولة الصغيرة حجماً والكبيرة تأثيراً، قد قطعت شوطاً مهماً في استثمار "كنزها الأزرق"، مع الاستعداد لعصر ما بعد الوقود الأحفوري .

فمنذ أن جعلها الغاز المسال من بين أغنى دول العالم من حيث دخل الفرد، وقطر تسعى إلى تحويل عائداته إلى ضمانة لمستقبل الأجيال القادمة. وقد شرعت الدوحة في تنفيذ خطة توسيع حقل الشمال للغاز (أكبر مشروع غازي في تاريخها الحديث)، والذي سيزيد إنتاجها بنحو 60% بحلول 2027 .

هذا التوسع الكبير، المرفق بعقود طويلة الأجل لتوريد الغاز إلى أوروبا وآسيا لمدة عقدين، يوفّر قاعدةً صلبةً لاستدامة النمو خلال العقد المقبل. وبرغم مخاوف بعض المراقبين من تراجع الطلب الأوروبي على الغاز مستقبلاً مع التحول للطاقة النظيفة، فقد أظهرت أزمة أوكرانيا الأهمية الإستراتيجية للغاز القطري بوصفه بديلاً موثوقاً يحظى بدعم الشركاء.

اقتصادياً، نجحت قطر في اجتياز تبعات الحصار الإقليمي السابق (2017-2021)، بتعزيز الاكتفاء الذاتي في مجالات الغذاء والصناعة. فعلى سبيل المثال، انتقلت من الاعتماد الكلي على استيراد الألبان، إلى تحقيق اكتفاء عبر مشاريع محلية. كما طوّرت ميناء "حمد"، ليصبح مركزاً تجارياً إقليمياً، وأقامت مناطق

اقتصاديةً لجذب الاستثمار. ونتيجةً لذلك، حافظ الاقتصاد القطري على استقراره النسبي؛ فقبل توسيع الغاز المرتقب، كان نمو الناتج المحلي يُقدَّر بنحو 2.1% في 2024، مع تضخم منخفض يقارب 3%، ما يشير إلى قوة القوة الشرائية واستقرار الأسعار بفضل ربط الريال بالدولار والإدارة النقدية الذكية .

ويظلّ معدل البطالة في قطر شبه معدوم بحكم سياسة العمالة الوافدة (بلغت البطالة نحو 0.1% فقط عام 2024 بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية). أما رفاهية المواطن القطري، فتبقى في أعلى المستويات العالمية، مع استمرار الإنفاق الحكومي السخي على الخدمات العامة والصحة والتعليم دون انقطاع، وإن بدأت الحكومة تفكر في تطبيق ضريبة قيمة مضافة(VAT) ، بحلول 2025، لزيادة الإيرادات غير النفطية.

على الجانب الآخر، تدرك قطر كحال بقية الدول الخليجية، أنّ الاعتماد شبه الكامل على الغاز يشكّل تحدّياً إستراتيجياً في عصر التحول العالمي إلى الطاقة الخضراء. لذلك وضعت رؤية قطر الوطنية 2030، التي ترتكز على تنويع الاقتصاد عبر الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وبناء اقتصاد معرفي. أنشأت الدوحة، المدينة التعليمية، وجذبت جامعات عالميةً لتعزيز رأس المال البشري، كما استثمرت عبر جهاز قطر للاستثمار في أصول متنوعة حول العالم لضمان موارد دخل مستقرة .

وتسعى أيضاً إلى تطوير قطاعات مثل السياحة الرياضية، بعد تنظيم كأس العالم 2022 بنجاح. وإدراكاً لمخاطر التغير المناخي على المدى الطويل -كارتفاع الحرارة والرطوبة في الخليج- التزمت قطر بخفض انبعاثاتها 25% بحلول 2030، عبر تحسين كفاءة الطاقة واستخدام تقنية احتجاز الكربون في منشآت الغاز، بالإضافة إلى حماية سواحلها من ارتفاع مستوى البحر. أما الاستقرار السياسي، فيُعدّ عاملاً إيجابياً حيث تجاوزت قطر أزمة الحصار بالمصالحة الخليجية (2021)، وأصبحت أكثر انفتاحاً وتعاوناً مع محيطها، ما يرسّخ الثقة باقتصادها ويضمن عدم تعرّضها لاضطرابات تعيق مسيرتها التنموية.

بحساب كل المعطيات، يبدو مستقبل الاقتصاد القطري واعداً شريطة استمرار الإدارة الرشيدة للموارد. فمن المتوقع مع بدء إنتاج مشاريع الغاز الجديدة بعد 2025، أن يقفز الناتج المحلي بوتيرة عالية لبضع سنوات قد تصل إلى 13% سنوياً في ذروة توسع الغاز، قبل أن يستقر النمو عند معدلات أكثر اعتدالاً .

بشكل عام، يُرجّح أن تحقق قطر نمواً تراكمياً يقارب 40% بحلول 2035، أي بمتوسط 3-4% سنوياً، مع الأخذ في الحسبان ارتفاع قاعدة الاقتصاد. هذا السيناريو يفترض نجاح الدوحة في تعزيز التنويع تدريجياً، بحيث تصبح قطاعات كالصناعة والسياحة مكملةً للغاز. وإذا وازنت قطر بحكمة، بين استغلال ثروة الغاز واستثمار عائداته في تنمية مستدامة، فسوف يبقى اقتصادها في تحسّن معتدل ومستمر دون الوقوع في فخّ الانكماش. أما في حال شهدت أسواق الطاقة العالمية انقلاباً مفاجئاً يقلّص الطلب على الغاز، فقد يتباطأ النمو القطري بشكل ملحوظ إلى ما دون 2% سنوياً. لكن المرجّح وفق المؤشرات الحالية، استمرار النمو الإيجابي بنسبة تراكمية تربو على 35% خلال العقد القادم، ما يعني بقاء قطر واحدةً من أكثر الاقتصادات نمواً واستقراراً في المنطقة.

الكويت... مفترق طرق بين الرفاه النفطي والتغيير الاقتصادي

تواجه الكويت تحدّياً مزدوجاً بحلول 2035: الحفاظ على مستوى الرفاهية العالي الذي اعتاده مواطنوها بفضل الثروة النفطية، وفي الوقت ذاته إجراء تحوّل اقتصادي يجنّب البلاد مصير الاقتصادات الريعية المهددة بالنفاد. فعلى مدى عقود، تمتّع الكويتيون برفاه اجتماعي سخي (رواتب حكومية مرتفعة ودعم واسع للوقود والكهرباء ومجانية التعليم والصحة)، مستند إلى عائدات نفطية وفيرة تراكمت في صندوق سيادي ضخم (يُقدَّر بأكثر من 700 مليار دولار). غير أنّ هذا النموذج يواجه ضغوطاً متزايدةً؛ إذ حذّرت دراسات صندوق النقد الدولي من أن الاستنزاف المالي قد يجعل الاحتياطيات الخليجية تنضب بحلول 2035، إذا استمرت سياسات الإنفاق بلا إصلاح. والكويت ليست استثناءً، فمع تباطؤ نمو إنتاجها النفطي وبقاء اقتصادها أقل تنوعاً مقارنةً بجيرانها، تجد نفسها عند مفترق طرق.

في السنوات الأخيرة، تأرجح النمو الاقتصادي الكويتي وفق التقلبات النفطية؛ فبعد انكماش الناتج بنسبة 2.4% في 2024، إثر خفض إنتاج النفط، يُتوقع أن يعاود النمو إلى نحو 3.0% في 2025، بفضل انتعاش الإنتاج واستثمارات حكومية .

أما القطاعات غير النفطية، فلا تزال تنمو ببطء (نحو 2.6% لعام 2025)، ما يعكس الحاجة الماسة إلى تنشيط القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي. وتعوّل الكويت على رؤية "كويت جديدة 2035"، لتحويلها إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، عبر سبعة محاور تنموية تشمل تطوير البنية التحتية (مثل مشروع مدينة الحرير وميناء مبارك الكبير)، وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص على قيادة النمو. لكن هذه الرؤية الطموحة اصطدمت مراراً بمعوّقات سياسية؛ فالتجاذب بين الحكومة ومجلس الأمة عطّل إقرار قوانين الإصلاح الاقتصادي كقانون الدين العام أو إعادة هيكلة الدعم .

وعليه، تأخر تنفيذ كثير من المشاريع الإستراتيجية، لتبقى البطالة المقنّعة بين الكويتيين تحدياً حيث ينتظر الآلاف وظائف حكوميةً مريحة. ومع أنّ البطالة الرسمية منخفضة (نحو 3% فقط)، إلا أنّ معظم المواطنين يعملون في القطاع الحكومي، بينما يشغل الوافدون 85% من وظائف القطاع الخاص، ما يدفع الدولة إلى تبنّي سياسات "تكويت الوظائف" تدريجياً.

من ناحية الديون، استفادت الكويت من فوائضها المالية التاريخية، فحافظت على دين عام منخفض جداً، إلا أنها استنزفت جزءاً من احتياطياتها السائلة خلال فترات العجز (2015-2020)، في ظل غياب قانون يسمح بالاقتراض الحكومي. وبرغم ضخامة صندوق الأجيال القادمة الذي تُدّخر فيه غالبية الثروة النفطية، إلا أنّ الاعتماد عليه لتغطية العجز دون إصلاح، يهدد استدامة الثروة. لذا أدخلت الحكومة بعض الإجراءات لضبط الموازنة، مثل خفض دعم الكهرباء والماء ورفع أسعار البنزين في 2016، وتخطط أخيراً لتطبيق ضريبة القيمة المضافة أسوةً بجيرانها .

أما على صعيد القوة الشرائية، فما زال الدينار الكويتي من أقوى العملات عالمياً (نحو 3.3 دولارات للدينار الواحد)، ما يساعد في إبقاء التضخم منخفضاً. بيد أنّ

المواطن الكويتي بدأ يشعر بتغيّرات بسيطة كارتفاع أسعار بعض الخدمات وانخفاض الدعم، لكن مستوى معيشته العام يظلّ من الأعلى خليجياً. وإحدى الإشارات الإيجابية، أنّ الكويت تتصدر الدول العربية في مؤشر جودة التعليم مثلاً، ما يوفر قاعدةً بشريةً صلبةً لأيّ تحوّل اقتصادي مستقبلاً.

في عُمان الموارد الوفيرة ليست المحرّك كبقية دول الخليج، بل التخطيط والإصلاح المالي. فالبلاد تسدّد ديونها وتبني اقتصاداً متنوعاً يقوده القطاع الخاص.

أما بالنسبة إلى تأثيرات التغيّر المناخي، فتعاني الكويت مثل جيرانها من ارتفاع شديد في الحرارة صيفاً وزيادة وتيرة العواصف الرملية. تُظهر بعض الدراسات المحلية احتمال ارتفاع مستوى مياه الخليج بما قد يؤثر على بعض المناطق الساحلية بحلول منتصف القرن. ولحماية بيئتها، أعلنت الكويت نيّتها توليد 15% من طاقتها عبر مصادر متجددة بحلول 2030. كما تدرس حلولاً لمشكلة شحّ المياه عبر مشاريع تحلية جديدة، وإن كان اعتمادها الكامل على تحلية مياه البحر بالكهرباء النفطية يطرح معضلة استهلاك الطاقة محلياً .

بالإضافة إلى ذلك، تبقى الكويت ملتزمةً باتفاقيات خفض الانبعاثات وتطوير مصافي النفط لتكون أقل تلويثاً. في المقابل، تنعم البلاد باستقرار داخلي متين برغم الحراك السياسي النشط؛ فالمجتمع الكويتي موحّد الهوية وتقاليد الديمقراطية البرلمانية فيه راسخة، ما يجعل الخلافات تحلّ ضمن الأطر الدستورية. وعلى الصعيد الإقليمي، استفادت الكويت من موقف الحياد الإيجابي في أزمات الخليج ما جنّبها انعكاسات خطيرة.

في ضوء ذلك كله، يبدو مستقبل الاقتصاد الكويتي معلّقاً على مدى القدرة على تنفيذ الإصلاح. إن تمكنت الدولة من كسر جمود "مثلث الرفاه السياسي"، أي تنويع الإيرادات، تمكين القطاع الخاص، وتحسين كفاءة الإنفاق، فستستطيع الكويت الحفاظ على رفاهية مواطنيها وخلق فرص جديدة بحلول 2035. في هذا السيناريو الإيجابي، قد يرتفع نمو الناتج السنوي إلى قرابة 4%، ما يعني زيادةً تراكميةً ربما بنحو 30% حتى 2035 .

في المقابل، إن استمرت المماطلة، فقد تواجه الكويت ركوداً اقتصادياً نسبيّاً مع نمو يراوح 1-2% سنوياً فقط برغم الثروة، الأمر الذي قد يفرض واقعاً جديداً من شدّ الأحزمة. التقييم العلمي هنا يرجح إمكانية تحسّن معتدل للاقتصاد الكويتي بنسبة إجمالية تتراوح ما بين 20 و25% خلال العقد المقبل -أقلّ من طموحات الرؤية- ما لم تحدث قفزة إصلاحية تعزز النمو، أي أنّ الكويت ستظل في منطقة وسطى بين الوفرة النفطية والتغيير الاقتصادي، وسيكون أداء اقتصادها حتى 2035، عند مستوى نمو محدود لكنه إيجابي (2% سنوياً)، مع فرصة لارتفاعه إلى 3% فأكثر، إذا نُفّذت الإصلاحات المتأخرة بنجاح.

عُمان... توازن صعب بين موارد محدودة ورؤى مستقبلية

شقّت سلطنة عُمان طريقها الاقتصادي خلال العقود الماضية بحذرٍ وصبر، معتمدةً على كميات نفط وغاز أقلّ من جاراتها، ما جعلها الأكثر تنوعاً قسراً بين دول الخليج. بحلول 2035، تأمل عُمان أن تكون قد نجحت في قلب المعادلة من اقتصاد عالي الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متوازن مستدام .

عُمان اليوم تطبّق رؤية 2040، التي تركّز على بناء اقتصاد متنوع يقوده القطاع الخاص، وتوفير فرص عمل للشباب العُماني، وتحقيق الاستدامة المالية. أظهرت السلطنة تقدماً ملحوظاً في تحسين أوضاعها المالية مؤخراً؛ فبعد أزمة انخفاض أسعار النفط 2014، التي رفعت الدين العام إلى نحو 68% من الناتج في 2020، استطاعت عُمان الاستفادة من ارتفاع أسعار الخام 2022، لسداد جزء كبير من الدين، ليهبط إلى قرابة 44% فقط في 2024، بل إن المالية العامة حققت فائضاً بنحو 6.6% من الناتج في 2023، مع سياسة تقشّف نسبي ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 5%. هذه الإجراءات ساهمت في تخفيف عبء المديونية وأعادت الثقة بقدرة السلطنة على الوفاء بالتزاماتها.

على صعيد النمو الاقتصادي، حققت عُمان معدل نمو متواضعاً بلغ نحو 1.7% فقط في 2024، إذ كبحت اتفاقيات أوبك بلس إنتاج النفط. لكن في المقابل، نما القطاع غير النفطي بنحو 3.9%، بقيادة صناعات التحويل والتشييد والسياحة.

وهذا يشير إلى نجاح جهود التنويع جزئياً، حيث ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج .

استفادت الكويت من فوائضها المالية التاريخية، فحافظت على دين عام منخفض جداً، إلا أنها استنزفت جزءاً من احتياطياتها السائلة خلال فترات العجز (2015-2020)، في ظل غياب قانون يسمح بالاقتراض الحكومي. وبرغم ضخامة صندوق الأجيال القادمة الذي تُدّخر فيه غالبية الثروة النفطية، إلا أنّ الاعتماد عليه لتغطية العجز دون إصلاح، يهدد استدامة الثروة

وتطمح مسقط إلى رفع هذه النسبة أكثر عبر مشاريع مثل تطوير منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة، لتكون مركزاً صناعياً وميناء إقليمياً، وتعزيز قطاع التعدين لاستغلال الثروات المعدنية (كالنحاس والذهب). كما تراهن عُمان على السياحة الطبيعية والتراثية؛ فقد افتتحت منتجعات ومواقع جذب عدة في ظفار ومسندم وغيرهما .

وبرغم أنّ البطالة الإجمالية في السلطنة ليست مرتفعةً جداً (نحو 5% رسمياً)، إلا أنّ بطالة الشباب العُماني، خاصةً الإناث، تبقى تحدّياً (تفيد بيانات 2024، بارتفاع البطالة بين الشابات إلى نحو 31%). وقد واصلت الحكومة برامج "التعمين"، لإحلال العمانيين محل الوافدين في الوظائف، ونجحت في توظيف 14 ألف عماني إضافي خلال نصف عام (2023). غير أن خلق وظائف نوعية جديدة رهن بتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وهو ما تعمل عُمان عليه عبر تبسيط إجراءات الأعمال ومنح حوافز ضريبية وإعفاءات.

من ناحية المعيشة والقوة الشرائية، يشعر المواطن العُماني بتحسّن نسبي بعد فترة تقشف صعبة 2015-2020. فالتضخم انخفض إلى مستوى متدنٍ جداً قارب 0.6% فقط في 2024، ما يعني استقرار الأسعار ودعم القوة الشرائية. وبرغم تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) قبل أعوام، تأقلم الناس مع التأثير المحدود لها بفضل ضبط السوق. كما أن مستوى الدخل بالمجمل جيد -متوسط نصيب الفرد نحو 16 ألف دولار سنوياً- لكنه أدنى مقارنة بجيران الخليج الأغنى، ما يجعل بعض الكفاءات تهاجر للعمل في الدول المجاورة .

إلا أنّ الحكومة تعمل على تحسين جودة الحياة محلياً، بتطوير قطاع الصحة والتعليم وتوفير مساكن ميسّرة، لجعل السلطنة أكثر جاذبيةً لشبابها والمستثمرين على السواء. على صعيد المناخ والبيئة، تواجه عُمان مخاطر متنامية من الأعاصير المدارية النادرة، ولكن المدمّرة التي تضرب سواحلها (مثل إعصار "جونو" 2007، الذي تسبب في خسائر هائلة) .

ومع ارتفاع حرارة مياه بحر العرب بسبب تغيّر المناخ، يتوقع الخبراء تزايد احتمال الأعاصير الشديدة مستقبلاً. أضف إلى ذلك مشكلات التصحّر في الداخل وضعف هطول الأمطار الذي يؤثر على موارد المياه الجوفية. لذلك تبذل السلطنة جهوداً للتكيّف، عبر تعزيز أنظمة الإنذار المبكر وإنشاء سدود للحماية من السيول، وإقامة مشاريع تحلية جديدة على الساحل لتأمين مياه الشرب. كما تستثمر في الطاقة المتجددة (أطلقت بالفعل أول مزرعة رياح في ظفار ومشاريع شمسية في الداخلية)، لخفض انبعاثاتها والتوفير من الغاز المحروق لتوليد الكهرباء.

سياسياً وأمنياً، تواصل عُمان نهجها الهادئ المتزن الذي حافظ على استقرارها الداخلي لعقود. فبعد تولّي السلطان هيثم بن طارق، الحكم في 2020، استمرت مسيرة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، وحظيت إجراءات التقشف المالي بقبول اجتماعي نسبي على عكس دول أخرى، ربما بفضل الثقة الشعبية في القيادة .

صحيح أنّ السلطنة شهدت بعض الاعتصامات الشبابية المطالبة بوظائف في 2021، لكنها تجاوبت سريعاً بتوفير آلاف الفرص والإعانات للباحثين عن عمل، ما ساعد في احتواء التململ. ويبقى النسيج الاجتماعي العُماني متماسكاً، والسلم الأهلي راسخاً. خارجياً، تحافظ عُمان على سياسة الحياد الإيجابي التي جنبتها التورط في صراعات إقليمية، بل جعلتها وسيطاً مرحّباً به في أزمات المنطقة (مثل استضافتها محادثات أمريكيةً إيرانيةً). هذا الجوار الآمن يخدم الاقتصاد بالطبع، حيث لا يتوقع أن تتعرض عُمان لتهديدات أمنية مباشرة.

في المحصّلة، يبدو الاقتصاد العُماني بحلول 2035، على مسار التعافي الحذر. التوقعات العلمية ترجّح تمكّن السلطنة من تحقيق نمو سنويّ متوسط بحدود 4% بعد 2025، مع زوال تأثير تخفيضات النفط، مدفوعاً بزيادة الإنتاج لاحقاً ومشاريع

استثمارية جديدة. هذا قد يعني نمواً تراكمياً يقارب 40% في ناتجها المحلي مع نهاية العقد الحالي. مع ذلك، ونظراً إلى انطلاق الاقتصاد من حجم أصغر مقارنةً بجيرانه، قد لا ينعكس ذلك بطفرة ضخمة في دخل الفرد، بل بتحسن تدريجي. وفي حال نجحت رؤية 2040، في جذب استثمارات كبيرة خاصةً في اللوجستيات والسياحة والتعدين، ربما يرتفع النمو أكثر ليبلغ 5-6% لبعض السنوات .

أما مخاطر الانكماش، فمرتبطة بتقلبات أسعار النفط؛ أي انخفاض كبير ودائم للأسعار قد يعيد عُمان إلى عجز مالي وضغط على النمو (كما حدث بين عامَي 2015 و2019). لكن الإجراءات الوقائية المتخذة وخفض الدين يجعلان السلطنة أكثر تحصيناً. بناءً على المعطيات الحالية، يميل التقييم إلى أنّ عُمان ستواصل التحسن الاقتصادي المعتدل حتى 2035، مسجلةً نمواً إجمالياً بنحو 30% خلال العقد (متوسط 3% سنوياً)، مع إمكانية تسارع أعلى قليلاً إن تحققت إصلاحات هيكلية إضافية وازدهرت القطاعات غير النفطية كما هو مأمول.

البحرين... اقتصاد صغير تحت ضغوط الدَّين والإصلاح

تمثّل البحرين الحالة الكلاسيكية للاقتصاد الخليجي الصغير محدود الموارد الذي يحاول الموازنة بين الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، وإجراء إصلاحات مالية ضرورية .

فمع حلول 2035، ستكون المنامة قد قضت سنوات في معركة صعبة لكبح جماح الدَّين العام المتضخم وإنعاش اقتصادها في ظل منافسة إقليمية محتدمة. تعاني البحرين اليوم، من أعلى نسبة دين حكومي خليجياً تجاوزت 130% من الناتج في 2025، وهو مستوى مقلق دفع وكالات التصنيف مثل S&P إلى وضع تصنيف المملكة عند درجة B+ مع نظرة مستقبلية سلبية .

سابقاً، صرح مسؤول رفيع في صندوق النقد بأنّ البحرين "لا خيار أمامها سوى ضبط أوضاعها المالية بشكل جذري"، عبر خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات. بالفعل، اتخذت المنامة خطوات أوليةً كتطبيق ضريبة قيمة مضافة 10%، بدءاً من 2019، ورفع بعض الدعم، بجانب الحصول على حزمة إنقاذ مالي بـ10 مليارات دولار من جيرانها الخليجيين في 2018، لتهدئة الأزمة .

هذه الإجراءات نجحت في تقليص عجز الموازنة من 15% من الناتج في 2015، إلى نحو 8% مؤخراً، ولكن على حساب تباطؤ الاقتصاد وارتفاع الأسعار.

برغم ذلك، أظهر اقتصاد البحرين مرونةً نسبيةً في 2023-2024، مع انتعاش القطاعات غير النفطية كالتصنيع والخدمات المالية. قُدِّر النمو بنحو 3.5% في 2025، مع إنجاز مشروع توسيع مصفاة النفط (بابكو)، الذي سيزيد الطاقة التكريرية، ما يرفع مساهمة الصناعة. كما تسعى البحرين إلى جذب مزيد من الاستثمارات في قطاع الخدمات المالية الإسلامية الذي تُعدّ رائدةً فيه، وكذلك قطاع الاقتصاد الرقمي عبر مبادرات التكنولوجيا المالية (فنتك) .

ولولا المعوقات المالية، لتسارع النمو أكثر؛ إذ لدى البحرين أصول كامنة يمكن استثمارها كقطاع السياحة (استقطبت 8 ملايين زائر في 2019 قبل الجائحة)، وقطاع المواصلات والخدمات اللوجستية، مستفيدةً من جسر الملك فهد الذي يربطها بالسعودية. لكن ضعف الإنفاق الحكومي الاستثماري بسبب قيود الميزانية حدَّ من توسع هذه القطاعات. على صعيد البطالة، يبلغ المعدل الرسمي قرابة 7.7%، إلا أنه يرتفع بين الشباب البحريني. وقد اتخذت الحكومة خطوات لتوظيف المواطنين عبر تدريبهم وتشجيع ريادة الأعمال، مع إعانات بطالة مؤقتة. بيد أنّ توفير فرص عمل كافية يظلّ تحدّياً مع كِبر حجم القطاع العام حالياً، وصغر السوق الخاص.

بالنسبة إلى مستوى المعيشة، تراجعت بعض الشيء جرّاء إجراءات التقشف. فقد اعتاد البحرينيون على دعم حكومي سخي في الوقود والكهرباء لعقود، وتم تقليصه تدريجياً. كذلك ارتفعت كلفة المعيشة بعد فرض الضريبة الجديدة، وإن بقيت الأسعار معقولةً مقارنةً بدول الخليج الأغنى .

ويبلغ نصيب الفرد من الناتج نحو 25 ألف دولار سنوياً، وهو أدنى بفارق ملحوظ عن قطر والإمارات، ما يدفع بكثير من الكوادر البحرينية أحياناً للعمل في دول الجوار الأعلى أجراً. ومع ذلك، يحرص قادة البحرين على عدم المساس بأساسيات الرفاه؛ فالتعليم والصحة لا يزالان مجانيين، وتقدّم الحكومة دعماً نقدياً مباشراً للأسر متوسطة الدخل لتعويض ارتفاع الأسعار .

أظهر اقتصاد البحرين مرونةً نسبيةً في 2023-2024، مع انتعاش القطاعات غير النفطية كالتصنيع والخدمات المالية. قُدِّر النمو بنحو 3.5% في 2025.

التوترات السياسية التي شهدتها البحرين في 2011، ألقت بظلالها أيضاً على المناخ الاقتصادي. فعلى الرغم من عودة الاستقرار الظاهري بعد تدخل قوات درع الجزيرة وفرض الأمن، يراقب المستثمرون الأجانب الوضع بحذر. وقد اضطرت الدولة إلى إشراك القطاع الخاص الخليجي في دعم استقرارها المالي -كما ذكرنا- عبر المعونات، الأمر الذي يبقي اقتصادها مرتبطاً بمحيطها الإستراتيجي. وتحاول المنامة ترميم الثقة وجذب الاستثمارات بتعديل بعض القوانين التجارية وتسهيل التملك الأجنبي والحصول على تأييد شركائها في الخليج لإقامة مشاريع مشتركة (مثل الجسر الثاني المخطط مع السعودية، ومشروع سكة الحديد الخليجية).

كذلك فإنّ التغير المناخي ليس ببعيد عن البحرين برغم صغرها؛ فهي أرخبيل من الجزر المنخفضة، ما يجعلها معرضةً لارتفاع مستوى سطح البحر. تشير دراسات إلى أنّ أجزاء من الساحل الشمالي الغربي للعاصمة قد تغمرها المياه مع ارتفاع البحر سنتيمترات عدة مستقبلاً. لذا بدأت البحرين بمشاريع استصلاح وبناء حواجز بحرية لحماية الشواطئ. كما تواجه البلاد حرارةً ورطوبةً أعلى صيفاً، لكن إمكاناتها المالية المحدودة نسبياً تجعل الاستثمار في الطاقة المتجددة أبطأ مقارنةً بجيرانها. ومع ذلك، أعلنت المنامة خططاً لتوليد 10% من الطاقة كهربائياً عبر الشمس والرياح بحلول 2035، كجزء من مساهمتها في اتفاق باريس للمناخ.

في نهاية المطاف، يتوقف مستقبل البحرين الاقتصادي على قدرتها على تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية جذرية دون زعزعة نسيجها الاجتماعي. السيناريو المتفائل يفترض نجاح المنامة في كبح نمو الدين وإعادته إلى مسار مستدام (مثلاً خفضه إلى أقلّ من 100% من الناتج بحلول 2030)، مع استمرار الدعم الخليجي عند الحاجة. في هذه الحالة، يمكن للاقتصاد أن ينمو بنحو 3% سنوياً بالمتوسط، إذ سيحفز تحسّن الثقة الاستثمار الخاص والتوسع في قطاعات حيوية. وعليه، قد نشهد نمواً تراكمياً يقارب 30% حتى 2035. أما إذا عجزت البحرين عن ضبط ماليتها واستمر الدين في الارتفاع حتى يلامس 160% من الناتج في 2030، كما تتوقع بعض

الجهات، فقد تواجه أزمةً ماليةً حادّةً تجبرها على انكماش اقتصادي مؤلم بتقليص الإنفاق العام مجدداً، وربما ركود يمتدّ لسنوات. وعلى الأرجح، ستسعى البحرين إلى تجنّب السيناريو الأسوأ عبر إجراءات "في الوقت الضائع"، ما يجعل التقييم العلمي يميل إلى تحقيق تحسن طفيف وغير كبير. بعبارة أخرى، يُتوقع نمو اقتصاد البحرين بنحو 15% فقط إجمالاً حتى 2035 (أي نحو 1.5% سنوياً)، ما يعني بقاءه أقرب إلى الركود البطيء مع استمرار الاعتماد على دعم الجيران لضمان الاستقرار المالي. إنه تقدّم محدود تحت وطأة جبال الديون، إلى أن تبرأ الذمّة المالية وتتنفس المملكة الصعداء.

https://raseef22.net/article/1100155-%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-10-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85

8 - هآرتس الإسرائيلية: الفلسطينيون أفضل شعوب الأرض في الدفاع عن أوطانهم

جورنال 1724، يناير 2025

كتبت صحيفة، هآرتس الإسرائيلية، وهي أكبر جريدة داخل الكيان الصهيوني، بأن الفلسطينيين مِن أفضل شعوب الأرض الذين هبّوا للدِّفاع عن حقوقهم بعد خمسة وسبعين عاماً وكأنهم رَجُلٌ واحِد.

وجاء في افتتاحية، هآرتس.”

من أندر ما ينضح به الضمير الحي، وأجمل ما تزهر به الحُرِّيّة الفكريّة، وأجوَد ما يُثمِر بهامِش التّمكُّن إقرأ ماذا يقول الكاتب : أثناء الحرب على غزة وإطلاق صواريخ المقاومة علينا، خسارتنا كل ثلاث أيام تتعدى 912 مليون دولار مِن طلعات الطائرات

وثمن صواريخ الباتريوت وتزويد الآليات بالوقود بالإضافة إلى إستهلاك الذخائر والصواريخ على كافة أنواعها ناهيك عن تعطل الحركة التجارية وهبوط البورصة وتوقُّف مُعظم المؤسّسات وأعمال البِناء وشلل تام في جميع مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وموت الدواجن على أنواعها في المزارع بعشرات ملايين الدولارات وتعطُّل بعض المطارات وبعض خطوط القطارات وثمن إطعام الهاربين إلى الملاجئ ناهيك عن التدمير في البيوت والمحال التجارية والسيارات والمصانع بفعل صواريخ المقاومة الفلسطينية، فنحن نتعرض لحرب نحن مَن بدأها وأوقد نارها وأشعل فتيلها ولكننا لسنا مَن يُديرها، وبالتّأكيد لسنا مَن ينهيها أما نهايتها، فليست لمصلحتنا خاصة وأن المدن العربية في إسرائيل فاجأت الجميع بهذه الثّورة العارمة ضدنا، بعد أن كنا نظُن أنهم فقدوا بوصلتهم الفلسطينية.

فهذا نذير شُؤُم على الدولة التي تأكّدَ سياسيوها أن حساباتهم كانت كُلها مغلوطة، وسياساتهم كانت تحتاج لأُفُق أبعد مِمّا فكروا فيه.

أما الفلسطينيون، فإنهم هم فعلاً أصحاب الأرض. ومَن غير أصحاب الأرض يدافع عنها بنفسه وماله وأولاده بهذه الشراسة وهذا الكبرياء والتحدي ؟

وأنا كيهودي , أتحدى أن تأتي دولة إسرائيل كلها بهذا الإنتماء وهذا التمسك والتجذُّر بالأرض. ولو أن شعبنا مستمسك بأرض فلسطين فعليا، لما رأينا ما رأيناه مِن هجرة لليهود بهذه الأعداد الهائلة في المطارات وهم يسارعون للهجرة منذ أوّل بدئ الحرب بعد أن أذقنا الفلسطينيين ويلاتنا من قَتل وسِجن وحِصار وفصل وأغرقناهم بالمخدرات وغزونا أفكارهم بخُزعبلات تُبعدهم عن دينهم، كالتحرُّر والإلحاد والشَّك بالإسلام والفساد والشذوذ الجنسي.

لكن الغريب في الأمر أن يكون أحدهم مُدمِن مخدرات ولكنّه يهُب دفاعاً عن أرضه وأقصاه وكأنه شيخ بعمامة وصوته يصهل : الله أكبر، هذا إضافة الى أنهم يعلمون ما ينتظرهم مِن ذل وإهانة وإعتقال البعض وهم لم يتردّدوا يوما عن الذهاب لأداء الصلاة في المسجد الأقصى.

للمفارقة، جيوش دول بكامل عِتادها لم تجرُؤ على ما فعلته المقاومة الفلسطينية في أيام معدودات بعد أن سقط القِناع عن الجندي الإسرائيلي الذي لا يُقهر وأصبح يُقتل ويُخطف.

وطالما أن تل أبيب ذاقت صواريخ المقاومة، فمِن الأفضل أن نتخلّى عن حلمنا الزائف بإسرائيل الكبرى. ويجب أن تكون للفلسطينيين دولة جارة تسالمنا ونسالمها، وهذا فقط يطيل عمر بقائنا على هذه الأرض بضع سنين أخرى. وأعتقد بأنه ولو بعد ألف عام، هذا إن إستطعنا أن نستمر لعشرة أعوام قادمة من كدولة يهودية، فلا بُد أن يأتي يوم ندفع فيه كل الفاتورة.

فالفلسطيني سيبعث مِن جديد ومِن جديد، وسيأتي هذه المرة راكباً فرسه متجهاً نحو "تل أبيب".

https://journal24.ma/%D9%87%D8%A2%D8%B1%D8%AA%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%81%D8%B6%D9%84-%D8%B4/

9 - إندبندنت: أرقام تكشف تفاصيل تكلفة الحرب الإسرائيلية على غزة

جل ضحايا حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة من الأطفال والنساء (رويترز)

17/1/2025

نشرت صحيفة الإندبندنت البريطانية تقريرا عن اتفاق وقف إطلاق النار الذي ينهي الحرب على غزة، يبرز بالأرقام تفاصيل هذه الحرب التي وصفتها هيئات حقوقية دولية بأنها حرب إبادة.

وقالت الصحيفة إن 1200 إسرائيلي لقوا مصرعهم، بينما أسر 250 ونقلوا إلى قطاع غزة بعد هجوم نفذته حركة المقاومة الإسلامية (حماس في 7أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وأضافت أنه على إثر ذلك، أطلق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عملية عسكرية جوية وبرية هائلة أدت إلى تدمير جزء كبير من القطاع بالكامل.

أرقام مرعبة

وذكرت أنه حتى الآن تؤكد الإحصائيات مقتل أكثر من 46 ألفا و788 في غزة، واحد من كل 4 منهم من الأطفال، وأكثر من 110 آلاف و453 شخصا أصيبوا بجراح متفاوتة الخطورة، وذلك وفقا لوزارة الصحة في القطاع.

وتبرز الصحيفة أن 1.9 مليون من الغزيين أجبروا على النزوح لمرات عديدة داخل مناطق قطاع غزة، وهم يعيشون لاجئين في مخيمات عدة ويواجهون أزمة مجاعة.

ونقلت الإندبندنت عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن 50% فقط من المستشفيات في القطاع "تعمل بشكل جزئي"، وأن أكثر من 12 ألف مريض في حاجة عاجلة إلى الخروج من غزة لأجل العلاج، حيث إن العديد منهم يعانون من حروق شديدة، ومن مضاعفات بتر أطرافهم نتيجة القصف الإسرائيلي.

إعلان

وزادت الصحيفة أن الجيش الإسرائيلي يقول إنه قصف أكثر من 40 ألف هدف في غزة، دون أن يحددها، متهما حركة حماس باستخدام سكان غزة كدروع بشرية.

مجاعة كارثية

وقالت الصحيفة إن أكثر من 8200 صاروخ أطلق على إسرائيل من داخل غزة، و12 ألفا من لبنان، بحسب المصادر الإسرائيلية.

وتابعت أن 1205 أشخاص قتلوا في أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 "بينهم رهائن في الأسر"، في حين بلغ عدد الأسرى 251، 94% منهم ما زالوا في غزة، وتعتقد إسرائيل أن نصفهم على قيد الحياة.

وتقول الإندبندنت إن عدد المواقع بالسياج الحدودي بين إسرائيل وغزة التي اخترقها مئات من مقاتلي حماس خلال هجوم أكتوبر/تشرين الأول بلغ 29 موقعا.

وذكرت أن عدد الغزيين الذين يواجهون "مجاعة كارثية" تجاوز 345 ألفا، مبرزة أن نسبة من يواجهون أزمة غذاء في القطاع تتجاوز 96%.

وقالت إن عدد عمال الإغاثة الذين قتلوا وصل إلى 371 بحسب المصادر الأممية، كما قُتل ما لا يقل عن 160 صحفيا داخل القطاع المحاصر، بحسب لجنة حماية الصحفيين، وهي منظمة غير حكومية.

أسلحة فتاكة

ويورد غزيون رقما مخالفا لما نشرته الإندبندنت، فقد أعلن المكتب الإعلامي الحكومي بقطاع غزة، الأربعاء، ارتفاع عدد قتلى الصحفيين الفلسطينيين إلى 205.

وفي الضفة الغربية، بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل 813، بحسب ما نقلته الإندبندنت عن مصادر أممية.

كذلك تجاوز عدد القنابل التي يبلغ وزنها ألفي رطل والتي أرسلتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ويونيو/حزيران 2024 حاجز 10 آلاف، وذلك إلى جانب آلاف الصواريخ من طراز هيلفاير.

ونقلت عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن عدد التلاميذ الذين حرموا من الدراسة يتجاوز 658 ألفا، وأن أكثر من 88% من المؤسسات التعليمية على الأقل تحتاج لإعادة بناء. المصدر : إندبندنت

https://www.aljazeera.net/politics/2025/1/17/%d8%a5%d9%86%d8%af%d8%a8%d9%86%d8%af%d9%86%d8%aa-%d9%87%d8%b0%d9%87-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85-%d8%aa%d9%83%d8%b4%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%83%d9%84%d9%81%d8%a9

10 - ما تداعيات توقف المساعدات الأميركية على الأردن اقتصاديا وسياسيا؟

الولايات المتحدة الأميركية كانت تقدم مساعدات اقتصادية وعسكرية أساسية للأردن بما لا يقل عن 1.45 مليار دولار سنويا (الفرنسية)

حبيب أبو محفوظ، 29/1/2025

عمّان -في تطور لافت لمستقبل وشكل العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأميركية والأردن، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية أمرا بوقف المساعدات الخارجية القائمة والجديدة لجميع الدول لمدة 90 يوما.

لكنها استثنت مصر وإسرائيل، مما يعني ضمنا أن الأردن الذي يعد حليفا إستراتيجيا لأميركا لم يشمله قرار الاستثناء، وطاله قرار تجميد ما يتلقاه من مساعدات أميركية سنوية.

ويعتبر الأردن من الدول التي تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، بما في ذلك المساعدات الأميركية التي تلعب دورا حيويا في دعم الاقتصاد الأردني، وتمويل البرامج التنموية، وتعزيز استقرار البلاد.

ووفق مراقبين، فقد شهدت السنوات الأخيرة نقاشات واسعة حول توقيف أو تقليص المساعدات الأميركية للأردن، مما أثار تساؤلات حول التأثيرات المحتملة لهذا التوقف على مختلف القطاعات في الأردن، لا سيما الاقتصادية منها، في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها المملكة.

الشوبكي: كان يتوجب على الأردن الإعلان مبكرا عن موازنة طوارئ تقشفية (الجزيرة)

قرارات مثيرة

يأتي قرار الإدارة الأميركية الجديدة بتجميد المساعدات المالية عن الأردن، بالرغم من توقيع عمّان وواشنطن في سبتمبر/أيلول 2022، مذكرة تفاهم متطورة ومتعددة السنوات (2023-2029)، والتي بموجبها تقدم الولايات المتحدة الأميركية مساعدات اقتصادية وعسكرية أساسية بما لا يقل عن 1.45 مليار دولار سنويا، أي بزيادة قدرها 13.7% مقارنة بالمذكرة السابقة.

كما كان من المتوقع أن تصل المساعدات السنوية التي أقرها الكونغرس للأردن بحلول العام الجاري 2025 إلى 2.1 مليار دولار.

وسبق القرار الأخير قرار آخر للرئيس الأميركي دونالد ترامب بسحب فوري للسفيرة الأميركية في العاصمة الأردنية عمّان، ولم تعرف بعد الأسباب المباشرة التي دعت لوقف اعتماد وتعيين السفيرة الشابة يائيل لامبرت في الأردن، مع أنها موجودة في منصبها منذ فترة قصيرة.

وأثارت تصريحات ترامب الأخيرة حول تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر والأردن ردود فعل واسعة ومنددة؛ ما بين اعتراضات شعبية ورسمية حادة، حيث تضمنت تصريحاته الصحفية مقترحات تطالب البلدين باستقبال مزيد من الفلسطينيين جراء الأوضاع الإنسانية المتدهورة في القطاع نتيجة العدوان الإسرائيلي.

ويشير الخبير الاقتصادي الدكتور عامر الشوبكي إلى أن على الأردن رفض أي مشاريع تمس بحقوق الفلسطينيين أو تهدد استقرار الأردن، وعدم الرضوخ لأي ضغوط أميركية في هذا الشأن، ودعا الشوبكي في حديثه للجزيرة نت إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وتوحيد الصف الداخلي لمواجهة المخاطر المشتركة، وحماية النسيج الاجتماعي.

ووفق الشوبكي فإنه كان يتوجب على الدولة الأردنية الإعلان مبكرا عن "موازنة طوارئ تقشفية"، بحكم معرفتها المسبقة بقرب وصول ترامب إلى سدة الحكم في البيت الأبيض، وبالتالي الوصول إلى نقطة التهديد والتنفيذ بوقف المساعدات الأميركية عن الأردن.

وطالب الخبير الاقتصادي الحكومة بالقيام الفوري بمعالجة المشاكل الاقتصادية الملحة، من خلال وقف أي نفقات غير ضرورية، ودمج الهيئات المستقلة لتقليل الإنفاق، وتقليص العجز، وتجنب الحاجة لمزيد من الديون، لتقوية الاقتصاد الوطني، وتقليل الضغوط الخارجية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية أو وقف المساعدات الأميركية بصورة كاملة.

لا قلق

في مقابل ذلك، تحدث مصدر رفيع المستوى في الأردن للجزيرة نت، وقلل من خطورة القرار الأميركي بتجميد المساعدات عن الأردن، مشيرا إلى أن "المساعدات المالية الأميركية للأردن تخضع حاليا لتقييم الإدارة الجديدة، ولمدة 3 أشهر، وأن هذا الأمر يشمل دولا عديدة، ولا يخص المساعدات المقدمة للأردن فحسب."

ولفت المصدر -الذي طلب عدم نشر اسمه- إلى أن "موضوع مراجعة المساعدات لا يشكل قلقا للمسؤولين الأردنيين، ولا ينطوي على أي أزمة بين عمّان وواشنطن."

وتوقع المصدر الرسمي أن تعود المساعدات الأميركية كسابق عهدها في شهر أبريل/نيسان المقبل بعد انقضاء فترة المراجعة، وبالسؤال عن استثناء مصر من القرار الأميركي، كشف المصدر الأردني أن غالبية المساعدات إلى مصر عسكرية وليست اقتصادية، بينما المساعدات إلى الأردن على العكس من ذلك.

الحوارات: من يستمع للرئيس الأميركي الجديد يصل إلى قناعة أن هذا الرجل يمكن أن يفعل ما يحلو له (الجزيرة)

عقيدة الجنون

وردا على قرار ترامب بتجميد المساعدات، وحديثه عن استقبال اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، رأى الكاتب والمحلل السياسي الدكتور منذر الحوارات أن "من يستمع للرئيس الأميركي الجديد وهو يطلق الوعود ويهدد، يصل إلى قناعة أن هذا الرجل يمكن أن يفعل ما يحلو له."

ولفت الحوارات، في حديثه للجزيرة نت، إلى أن ما يفعله ترامب يعد جزءا من إستراتيجية يطلق عليها عقيدة الجنون، وهذه واحدة من أكثر أدوات السياسة تعقيدا، واستخدمها أول الأمر الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، وبعده الرئيس رونالد ريغان، ومع عودة ترامب يتم إحياؤها بأسلوب جريء وغير تقليدي.

ويوضح المحلل أن هذه الإستراتيجية تقوم على إثارة الشك لدى الخصوم والشركاء على حد سواء، وتجعلهم يعتقدون أن تصرفات الرئيس غير متوقعة، وأنه مستعد لاتخاذ خطوات مدمرة إذا لزم الأمر، مما يدفعهم لتقديم التنازلات، بالتالي فهي تجبر خصومه على التعامل معه بحذر وتمنحه موقفا تفاوضيا أقوى.

الأردن شهد العديد من الفعاليات الشعبية المنددة بموقف واشنطن تجاه الحرب على غزة (الجزيرة)

وعلمت الجزيرة نت، أن منظمات المجتمع المدني العاملة في الأردن، قد أبلغت مؤخرا كوادرها العاملة بإيقاف كل أنشطة المشاريع الممولة من "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية"، وذلك بعد وقتٍ قصير من قرار واشنطن بوقف المساعدات الأميركية لمدة 90 يوما، حيث تقدم الوكالة الأميركية العاملة في الأردن مساعدات غذائية، ومياها، ومأوى، ورعاية صحية وبيئية وغيرها.

كما أعادت التصريحات الأخيرة للرئيس الأميركي حول ضرورة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن الحديث مجددا عن الموقف الأردني في مجابهة "صفقة القرن" خلال فترة حكم ترامب السابقة عام 2019، حينها طلب من العاهل الأردني أيضا استقبال المزيد من اللاجئين الفلسطينيين، لتصدر العديد من القوى السياسية والبرلمانية والحزبية بيانات رافضة لأي مشاريع تهدف لتهجير وتصفية القضية الفلسطينية. المصدر : الجزيرة

https: //www.aljazeera.net/politics/2025/1/29/%d9%85%d8%a7-%d8%aa%d8%af%d8%a7%d8%b9%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d9%88%d9%82%d9%81-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b3%d8%a7%d8%b9%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%8a%d8%b1%d9%83%d9%8a%d8%a9

11 - بالصور: عملات خليجية قديمة تباع في لندن بمئات آلاف الدولارات

22 أبريل 2014

الرجل-دبي:

انتهى مزاد كبير في لندن قبل أيام إلى بيع عدد من العملات الخليجية القديمة والنادرة بعشرات الآلاف من الدولارات، في الوقت الذي غصت فيه قاعة المزاد بالعديد من الهواة العرب الذين جاؤوا إلى لندن خصيصاً للمشاركة في المزاد وأملاً بشراء أي من القطع النادرة المعروضة فيه.

وأقيم المزاد على مدى ثلاثة أيام متواصلة تم خلاله عرض مئات القطع النقدية التي تعود أغلبها الى تواريخ قديمة، أو أنها من النوادر التي تستقطب الهواة، مثل العملات ذات الأخطاء البارزة، أو ذات الأرقام المميزة، فيما نظمت المزاد شركة (Spink)البريطانية الشهيرة والمتخصصة في تنظيم المزادات على النوادر، وهي شركة تعمل في هذا المجال منذ العام 1666 في كل من لندن ونيويورك والصين وسويسرا وسنغافورة.

وانتهى المزاد إلى بيع عدد من القطع النقدية الخليجية وقطع أخرى فلسطينية تعود الى فترة ما قبل تأسيس الدولة العبرية مقابل مبالغ كبيرة، إلا أن أحد المشاركين في المزاد قال لـ"العربية نت" إن الأسعار التي بيعت بها تعتبر مغرية ورخيصة رغم أن القطعة الواحدة كانت بعشرات آلاف الدولارات، مشيراً الى أن "العملات الخليجية القديمة تشهد ارتفاعاً كبيراً للطلب عليها من قبل الهواة، ومن مختلف أنحاء العالم، الى جانب العملة الفلسطينية والعملة الليبية التي ارتفع الطلب عليها وزاد سعرها في الآونة الأخيرة."

وبحسب الأسعار التي انتهى اليها المزاد، واطلعت عليها "العربية نت"، فإن ورقة نقدية من فئة (25 ريالاً) صادرة عن مجلس نقد قطر ودبي، ويعود تاريخها الى العام 1966 بيعت مقابل 13 ألف جنيه استرليني، يضاف إليها 25% رسوم وضرائب، لتصل الى صاحبها مقابل 17.33 ألف جنيه استرليني (30 ألف دولار أميركي).

أما القطعة الثانية البارزة فهي ورقة نقدية خليجية من فئة (50 ريالاً) صادرة عن مجلس نقد قطر ودبي وتعود الى العام 1966 وتمكّن أحد الهواة من شرائها مقابل 16 ألف جنيه استرليني (27 ألف دولار).

وتم خلال المزاد بيع قطعة نقدية فلسطينية نادرة جداً مقابل 37.33 ألف جنيه استرليني (63 ألف دولار أميركي)، والقطعة عبارة عن ورقة نقدية فلسطينية من فئة (50 جنيهاً) لكنها لم تتداول في حينها ولا تحمل تاريخا، وإنما هي مجرد نسخة تجريبية كان مجلس النقد الفلسطيني في القدس قد أصدر مجموعة صغيرة منها في العام 1937، خلال فترة الانتداب البريطاني، وكان الهدف منها توزيعها على أعضاء المجلس من أجل الحصول على موافقاتهم عليها، وهي تحمل الشكل العام للجنيه الفلسطيني.

وقال أيمن عمر، وهو أحد العاملين في مجال تداول عملات الهواة والنوادر لـ"العربية نت" إن التوقعات كانت تشير الى أن يصل ثمن هذه الورقة النقدية الفلسطينية الى 100 ألف دولار أو أكثر، مشيراً الى أن السعر الذي بيعت به يُعتبر متدنياً.

وأشار الى أن هذه هي المرة الأولى التي يتم طرح هذه الورقة للبيع في مزاد كهذا في لندن، مشيراً الى أن أهمية مثل هذه الطبعات أنها لا تكون متداولة أصلاً، فهي نادرة منذ اللحظة الأولى لإصدارها.

يشار الى أن النوادر والقطع النقدية القديمة لها سوق واسع ويكبر تدريجياً في لندن التي أصبح الهواة يقصدونها لهذا الغرض من مختلف أنحاء العالم.

https://www.arrajol.com/content/%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A/2533

12 - من أين تحصل الحكومات على الأموال؟ 8 دول عربية نموذجا

تحصيل الضرائب هو الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها البلدان لتوليد الإيرادات العامة لمواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية (شترستوك)

محمد سناجلة، 5/2/2025|آخر تحديث: 2025/2/6 05:10م (توقيت مكة)

أعلنت معظم الدول العربية عن ميزانياتها لعام 2025، والتي تعكس تقديراً للإيرادات والنفقات خلال فترة زمنية محددة، مما يساعد الحكومات والشركات وحتى الأفراد على التخطيط المالي بفعالية، وفقاً لمنصة "إنفستوبيديا."

ولإعداد الميزانية تحدد الحكومات مصادر دخلها وتشمل: الضرائب، والإنتاج الصناعي، والتجارة، والزراعة، إضافة إلى الثروات الطبيعية مثل النفط، والغاز، والذهب، والفضة، واليورانيوم.

وتحصيل الضرائب هو الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها البلدان لتوليد الإيرادات العامة التي تمكنها من:

تمويل السلع والخدمات التي تقدمها للمواطنين والشركات.

الوفاء بدورها في إعادة التوزيع.

تمويل الاستثمارات في رأس المال البشري والبنية الأساسية.

ومع ذلك، أدت الأزمات المتعددة إلى خفض إيرادات البلدان النامية وزيادة إنفاقها في السنوات الأخيرة.

عجز الموازنات

ويلاحظ وجود عجز كبير في موازنات عدد من الدول العربية، وتعمل الحكومات على خفض عجز الموازنة من خلال استخدام مجموعة من أدوات السياسة المالية لتعزيز النمو الاقتصادي، وخفض العجز ومن هذه السياسات وفقا لمنصة انفستوبيديا:

خفض الإنفاق الحكومي.

زيادة الضرائب.

الاقتراض الخارجي سواء من الدول الغنية أو من خلال البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

الاقتراض الداخلي من المؤسسات والبنوك الوطنية والمحلية أو من خلال بيع السندات الحكومية

الاستعانة بصناديق الثروة السيادية ومدخرات الدولة.

ملاحظات رئيسية حول إيرادات الدول العربية:

الدول غير النفطية :تعتمد بشكل أساسي على الضرائب، حيث تشكل هذه الضرائب في الأردن حوالي 75% من الإيرادات المحلية، و57% من الموازنة العامة، على سبيل المثال.

الدول النفطية :تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، حيث تشكل الإيرادات النفطية 84% من إيرادات ميزانية الكويت مثلا، وهو ما يعادل 62% من الموازنة العامة للدولة.

وتعكس هذه البيانات الفروقات الاقتصادية بين الدول العربية، إذ تعتمد بعضها على الضرائب، بينما تستفيد أخرى من ثرواتها الطبيعية.

إيرادات ومصادر دخل أبرز الدول العربية لعام 2025

اخترنا 8 من أبرز الدول العربية لتوفر معلومات كافية حول موازناتها وإيراداتها وقت كتابة التقرير، في حين لم تتوفر معلومات كافية عن بقية الدول.

وركزنا في التصنيف على أكبر وأبرز الدول العربية التي توفرت معلومات كافية عن إيراداتها لعام 2025 سواء النفطية أو غير النفطية منها.

الموازنة العامة لمصر تبلغ 6.6 تريليونات جنيه (135.4 مليار دولار) (غيتي)

مصر

تبلغ الموازنة العامة لمصر 6.6 تريليونات جنيه (135.4 مليار دولار).

يصل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 21.61 ألف دولار سنويا.

وتبلغ الإيرادات 5.3 تريليونات جنيه (108.7 مليارات دولار) وهي مقسمة كما يلي:

الإيرادات الضريبية 2.02 :تريليون جنيه (41.4 مليار دولار) وتمثل 38.2% من إجمالي الإيرادات و11.8% من الناتج المحلي الإجمالي وتشمل:

ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة (من الجهات غير السيادية): 1.5 تريليون جنيه (30.7 مليار دولار).

الضرائب العقارية: 8 مليارات جنيه (164 مليون دولار).

الضرائب الجمركية: 99.2 مليار جنيه (2.03 مليار دولار).

الإيرادات غير الضريبية 3.3 :تريليونات جنيه (67.3 مليار دولار) وتمثل 61.8% من إجمالي الإيرادات، و19.2% من الناتج المحلي الإجمالي وتشمل:

الإيرادات الرأسمالية: 213.2 مليار جنيه (4.3 مليارات دولار).

موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة (تمويل ذاتي): 75 مليار جنيه (1.53 مليار دولار).

فوائض وأرباح قناة السويس: 74.2 مليار جنيه (1.52 مليار دولار).

إتاوة البترول: 10 مليارات جنيه (205 ملايين دولار).

الفوائد المحصلة من القروض المعاد إقراضها: 33.5 مليار جنيه (682 مليون دولار).

الموازنة العامة للسعودية تبلغ 1285 مليار ريال سعودي (342.6 مليار دولار) (غيتي)

السعودية

تبلغ الموازنة العامة للسعودية 1285 مليار ريال سعودي (342.6 مليار دولار).

يصل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 65.88 ألف دولار سنويا.

إعلان

تبلغ الإيرادات 1184 مليار ريال سعودي (315.6 مليار دولار) مقسمة كما يلي:

الإيرادات الضريبية 379 :مليار ريال (101 مليار دولار) وتشمل:

الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية: 31 مليار ريال (8.3 مليارات دولار).

الضرائب على السلع والخدمات: 290 مليار ريال (77.3 مليار دولار).

الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية: 23 مليار ريال (6.1 مليارات دولار).

ضرائب أخرى، ومنها الزكاة: 36 مليار ريال (9.6 مليارات دولار).

الإيرادات الأخرى 804 :مليارات ريال سعودي (214.2 مليار دولار) وتشمل:

الإيرادات النفطية

الأرباح من الاستثمارات

ودائع الحكومة

مبيعات السلع والخدمات

الجزاءات والغرامات

الجزائر

تبلغ الموازنة العامة للجزائر 16700 مليار دينار (128 مليار دولار).

يصل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 18.34 ألف دولار سنويا.

تبلغ الإيرادات 8523 مليار دينار (64 مليار دولار) كما ورد في قانون المالية الجزائري 2025، ومن أبرزها:

الإيرادات الجبائية: 4156.9 مليار دينار (30.6 مليار دولار).

الجباية البترولية: 3453.9 مليار دينار (25.4 مليار دولار).

مداخيل الأملاك التابعة للدولة: 82.2 مليار دينار (605 ملايين دولار).

مداخيل المساهمات المالية للدولة: 580 مليار دينار (4.3 مليارات دولار).

المغرب

تبلغ الموازنة العامة للمغرب 721 مليار درهم (72.1 مليار دولار).

يصل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.1 ألف دولار سنويا.

تبلغ الإيرادات 657.8 مليار درهم (65.4 مليار دولار).

تشكل العائدات الضريبية جزءا كبيرا من هذه الإيرادات حيث تبلغ 329.7 مليار درهم (32.76 مليار دولار).

الموازنة العامة لقطر تبلغ 210.2 مليارات ريال (57.6 مليار دولار) (شترستوك)

قطر

تبلغ الموازنة العامة لقطر 210.2 مليارات ريال (57.6 مليار دولار).

يصل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 118.76 ألف دولار سنويا.

تبلغ الإيرادات 197 مليار ريال قطري (54.3 مليار دولار) وتشمل:

إيرادات النفط والغاز: 154 مليار ريال قطري (42.5 مليار دولار).

الإيرادات غير النفطية: 43 مليار ريال قطري (11.8 مليار دولار).

الكويت

تبلغ الموازنة العامة للكويت 24.5 مليار دينار كويتي (79.2 مليار دولار).

يصل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 51.29 ألف دولار سنويا.

تبلغ الإيرادات 18.23 مليار دينار كويتي (59 مليار دولار) وتشمل:

الإيرادات النفطية: 15.3 مليار دينار كويتي (49.5 مليار دولار).

الإيرادات غير النفطية: 2.9 مليار دينار كويتي (9.4 مليار دولار) وبينها:

الضرائب والرسوم: 613.2 مليون دينار كويتي (2 مليار دولار).

إيرادات السلع والخدمات وإيرادات أخرى: 1.8 مليار دينار كويتي (6 مليارات دولار).

المساهمات الاجتماعية: 115 مليون دينار كويتي (372.7 مليون دولار).

إيرادات التخلص من الأصول والإيرادات غير التشغيلية: 107.7 ملايين دينار كويتي (349.2 مليون دولار).

توجه الدول إيراداتها العامة لتمويل السلع والخدمات والاستثمارات في رأس المال البشري والبنية الأساسية (الجزيرة)

سلطنة عمان

تبلغ الموازنة العامة لسلطنة عمان 11.8 مليار ريال عماني (30.6 مليار دولار).

يصل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 42.36 ألف دولار سنويا.

تبلغ الإيرادات 11.18 مليار ريال عماني (29 مليار دولار) وتشمل:

الإيرادات النفطية :صافي إيرادات النفط: 5.83 مليارات ريال عماني (15.1 مليار دولار).

صافي إيرادات الغاز: 1.78 مليار ريال عماني (4.4 مليارات دولار).

الإيرادات غير النفطية:

الإيرادات الجارية: 3.52 مليارات ريال عماني (9.1 مليارات دولار).

الإيرادات والاستردادات الرأسمالية: 53 مليون ريال عماني (137.7 مليون دولار).

الأردن

تبلغ الموازنة العامة للأردن 12.511 مليار دينار أردني (17.62 مليار دولار).

يصل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.38 ألف دولار سنويا.

وتبلغ الإيرادات العامة 10.2 مليارات دينار أردني (14.4 مليار دولار) وتشمل:

الإيرادات المحلية 9.5 :مليارات دينار أردني (13.4 مليار دولار) مقسمة إلى:

الإيرادات الضريبية: 7.1 مليارات دينار أردني (10 مليارات دولار) وتمثل 75% من الإيرادات المحلية، و57% من الموازنة العامة.

الإيرادات غير الضريبية: 2.4 مليار دينار أردني (3.3 مليارات دولار) وتمثل 25% من الإيرادات المحلية.

المنح الخارجية: 734 مليون دينار أردني (1 مليار دولار).

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/2/5/%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-8-%D8%AF%D9%88%D9%84

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***